

Tahar Saoud\*\*

الطاهر سعود\*

Abdelhalim Mahor Bacha\*\*\*\*

عبد الحليم مهورباشة\*\*\*

# المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي

## مقاربة سوسيولوجية

### The Algerian City and the Protest Movement A Sociological Approach

ملخص: تبحث الدراسة في العوامل الاجتماعية المسببة للحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية، والتعرف إلى أشكاله، والفئات الاجتماعية الصانعة له والمشاركة فيه، والمؤسسات التي يستهدفها، وسقف المطالب التي يرفعها، وعلاقة ذلك بالسياسات الحضرية المطبقة في المدينة الجزائرية.

يستعرض الشق النظري تاريخ الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية وأشكاله والعوامل المفسرة له. ويقدم الشق التطبيقي مسحاً مركزاً للمتن الإعلامي المكتوب، الخاص بالظاهرة في انبثاقاتها اليومية، لاستخلاص الانتظامات الحاكمة لها. كما حاولت الدراسة استشراف مآلات هذا الحراك الاحتجاجي في الأفق المرتقب.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، المدينة الجزائرية، الأزمة الحضرية، السياسات الحضرية

**Abstract:** Addressing protest movements in Algerian cities, this study investigates the societal factors behind the movement, attempting to identify its forms, the social groups who took part in it, the institutions targeted, and the nature of the demands. The authors then link these factors with urban policies practiced in Algerian cities. The study is divided into a theoretical part --with a descriptive and a historical review of the roots of the protest movement in the Algerian city-- and an applied part focusing on the survey of written materials in the media, providing a daily record of events in various Algerian cities, including an analysis of the alignments involved. While the study is mostly descriptive in its method, it does offer some predictions about the fate of these protest movements in the near future.

**Keywords:** Protest Movements, Algerian City, Urban Crisis, Urban Policies

\* أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.

\*\* Lecturer in the Sociology Department, Mohamed Lamine Debaghine University, Sétif 2, Algeria.

\*\*\* أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.

\*\*\*\* Lecturer in the Sociology Department, Mohamed Lamine Debaghine University, Sétif 2, Algeria.

## مقدمة

عرفت المجتمعات العربية في العقود الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية ألقت بظلالها على الفئات الاجتماعية المشكّلة للبنى الاجتماعية المدنية والريفية؛ حيث تعقدت الأزمة على مختلف المستويات، وتدحرج وعي المواطن بها من وعي سلبي بأوضاعه الوجودية إلى وعي شقي متناقض دفعه إلى القيام بحركات احتجاجية، أسقط من خلالها نظامًا استبدادية. اصطاح المهتمون على وصف هذه الحركات بالربيع العربي الذي قاده الفئات الشبابية في العواصم الحضرية، رافعة شعارات ذات تلاوين، مختلفة كشعارات الحرية والديمقراطية...، وبذلك تحولت المدينة العربية إلى فضاء للاحتجاج والتعبير عن الرفض الشعبي لأنظمة الحكم بصورة عامة، أو لقطاعات من أجهزتها الإدارية والأمنية السلطوية بصورة خاصة.

إزاء هذه المسألة تحضر أمامنا المدينة مفهومًا محوريًا في الدراسات الحضرية لينزع عنها طابعها العمراني المادي البحت، ويضعها في عمق دينامية المجتمع الاجتماعية والثقافية، فالمدينة هي فضاء العيش الاجتماعي المشترك، ومكان تقاسم القيم الثقافية بين أفرادها ومكوناتها الاجتماعية، لكن هذه الرؤية الطوباوية للمدينة تصل أحيانًا إلى ضد مقصودها؛ حيث تتحول المدينة بمجالاتها الحضرية، مركزًا وأطرافًا، إلى فضاء كاشف للفوارق، ومعرّ للتمايزات الاجتماعية، فتغدو فضاء للاحتجاج.

هذا ما يكشف عنه الاجتماع العربي الذي تحولت حواضره إلى فضاءات لممارسة الاحتجاج؛ ولا يشذ الاجتماع الجزائري عن هذا المنحى؛ إذ هو يتوفّر على تراث ضخم وغني من الثورة والاحتجاج والرفض والتعبير عن إرادة التغيير، غدّته عوامل عديدة. ويبقى السلوك الاحتجاجي إلى اليوم معطى سوسيولوجيًا ثابتًا، لكن الملاحظات الراهنة تكشف عن أنّه يظل ظاهرة مدنية في الغالب.

يعبّر هذا الاحتجاج عن أزمة مجتمعية عميقة، تغذيها إخفاقات مشاريع التنمية وفشل السياسات الحضرية، إذ يعاني ساكنة المدينة ضآلة الاستفادة من الخدمات الحضرية، وهامشية مجالية تؤدي إلى تركّز الأنشطة والخدمات في المركز، وانعدامها في الأطراف. كما تغذيها أشكال الممارسات السياسية والمؤسسية التي تسيّر المدينة، لتعبّر بوضوح عن خلل في منظومة الحكم الحضرية، حيث تعجز عن تحقيق إدماج اجتماعي للسكان في إدارة المجال الحضري وتسييره. من هذه الزاوية يغدو البحث في هذا الموضوع ضروريًا لعديد المسوغات:

- تشير الإحصاءات إلى تنامي الأشكال المختلفة للفعل الاحتجاجي من جانب ساكنة المدينة الجزائرية للمطالبة بالتكفل بمشكلاتهم الاجتماعية. ويرقى الاحتجاج إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية التي تتوسع أفقيًا بما تشغله من الفضاءات الحضرية، وعموديًا، يلخصها مشهد تنامي الفئات الاجتماعية المشاركة فيه.

- سُح المتن العلمي بشأن الحراك الاحتجاجي في سياق الجزائر؛ رغم ما بات يُسجّل من حركية مشهودة وتنوع في طوبوغرافية هذا الحراك، وهو ما يستحق جهداً علمياً لتتبّعه وصفاً وتصنيفاً وتفسيراً.

تبعاً لما سبق، تحاول هذه الدراسة ما يلي:

- تقديم مقارنة سوسولوجية للحراك الاحتجاجي المتنامي داخل المدينة الجزائرية، وذلك بالكشف عن العوامل الاجتماعية لانبثاقه؛ فالظاهرة تأخذ منحى تصاعدياً يكشف عن تزايد العوامل المغذية لها عند ساكنتها، وعن فشل المقاربات المختلفة للحدّ منها. والمعلوم أن هذه الحركات تترك أثراً سلبياً في الساكنة لأنّ جموع المحتجين يلجأون عادةً إلى ممارسات تمتد من غلق الطرقات واحتلال المساحات، إلى ممارسة العنف والتخريب.

- تحديد طبيعة الفئات الاجتماعية الحاملة للاحتجاج الاجتماعي في المدينة الجزائرية.

- تقديم رؤية استشرافية للحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية.

## مشكلة الدراسة

تشهد المدينة الجزائرية تنامياً ملحوظاً في منسوب الحراك الاحتجاجي الذي تمارسه فئات اجتماعية مختلفة. وقد اتخذ هذا الاحتجاج في كثير من المرات طابع المواجهة والعنف؛ إنه يعبر بشكل جلي عن تردّي الواقع الحضري وتشعب مشكلاته، ويكشف عن المدى الذي وصلت إليه التنمية في هذه المدن، بيد أن وضع المدينة الجزائرية الراهن يرتدّ في جوانبه إلى عقود ماضية؛ إذ من المعلوم أن عدداً من هذه المدن وُلدت استجابةً للمشروع الكولونيالي، حيث قطن فيها المستوطنون الأوروبيون بينما أقام الأهالي الجزائريون على هوامشها، لكنها غدت في فترة تاريخية لاحقة أحد فضاءات تجسيد الفعل الاحتجاجي التحرري، بل حتى للفعل الثوري الراديكالي مع الثورة التحريرية.

ستعرف هذه المدينة تحولات في مجالاتها الحضرية بعد الاستقلال؛ إذ ما كادت سبعينيات القرن الماضي تحل حتى عرفت المدينة نزوحاً ريفياً مكثفاً، نتيجة إطلاق مشروع التنمية الاشتراكية الذي أدى بدوره إلى تركّز صناعي في المناطق الحضرية، مسبباً نمواً سريعاً للمدن، تولدت عنه مشكلات حضرية عدة، كظهور أحياء الصفيح، والفقر الحضري، والنمو العمراني العشوائي... إلخ، وهو ما أبان بعدها عن محدودية السياسات الحضرية التي انتهجتها المؤسسات الحكومية في حل هذه المشكلات، وُضعف المخططات العمرانية التي لم تستوعب الزيادة السكانية للمدينة واستيعاب النازحين الجدد إليها.

إنّ هذه المشكلات ستتفاقم أكثر في عقد التسعينيات، خاصة مع الأزمة السياسية والأمنية، حيث ستغدو المدينة ملاذاً لجموع الريفيين الهاربين من تردّي الوضع الأمني في الريف، وهو ما نجمت

عنه تحولات حضرية متسارعة يمكن وصفها بـ«الأزمة الحضرية»؛ الأزمة التي لا يزال الوعي بها لدى القائمين على إدارة المدينة دون المستوى.

أدى هذا النمو الحضري السريع وغير المخطط له إلى تنامي الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية؛ حيث يمكن اعتبار هذا الحراك أحد المؤشرات الدالة على عمق «الأزمة الحضرية»، والتي تجد بعض تفسيراتها في الهامشية الحضرية، بما هي استبعاد اجتماعي لبعض مكونات المجتمع الحضري، بدعوى عدم قدرة المدينة على استيعاب ساكنتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبما هي تعبير عن اللامساواة التي تحكم البنى الاجتماعية للمجتمعات الحضرية.

يعكس هذا التهميش الحضري في صوره الكثيرة الهامشية المجالية التي تشير إلى أنّ هناك مجالات داخل المدينة لا تستفيد من الخدمات الحضرية، بسبب التمييز الاجتماعي الممارس على بعض أحوالها، وهو ما ينشئ تمثلات سلبية لساكنة هذه المناطق تجاه «مدينتهم»، وتجاه المجال الذي يقطنون فيه، ويعبر عن خلل في رسم السياسات الحضرية وأدواتها التخطيطية والتنفيذية، لنصل من منظور التحليل السوسيولوجي إلى أنّ الحراك الاحتجاجي يغذيه الشعور المتنامي لدى الفئات الاجتماعية في الوسط الحضري بالاستبعاد الاجتماعي، وبالتهميش المناطقي والمجالية. من جهة أخرى، يدلّ الحراك الاحتجاجي على وعي المحتجين بإخفاق الطرائق والإجراءات ذات الطابع الإداري المحض، كتوجيه الشكاوى إلى المؤسسات المعنية، فيلجأون إلى الفضاء العام للتعبير عن رفضهم للواقع الاجتماعي، وإيصال مطالبهم إلى القابعين في هرم السلطة في المدينة.

من زاوية أخرى، يعبر الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي عن أزمة النسق السياسي، حيث لم يعد بإمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية إقناع المواطنين بالاحتكام إلى المؤسسات والأجهزة الإدارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها، فيقدمون على الاحتجاج، ليتحول هذا الفضاء إلى مكان تمارس فيه صنوف التفاوض الاجتماعي بين المحتجين وأسياد الحقل، فتضعف هذه الممارسات أداء المؤسسات الحضرية التي يديرها النظام السياسي، وتكشف عن العجز البيروقراطي الكامن في أنظمة الحكم الحضري.

بناء عليه، فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انبثاق الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية؟
- ما أشكال الحركات الاحتجاجية في المدينة الجزائرية، وما المؤسسات التي تستهدفها؟
- من هي الفئات الاجتماعية التي تصنع هذا الحراك؟ وما مطالبها؟
- ما طبيعة العلاقة بين الحراك الاحتجاجي والسياسات الحضرية في المدينة الجزائرية؟
- ما مآلات هذا الحراك الاحتجاجي؟

## فرضيات الدراسة

- تؤدي الهامشية المجالية إلى تمايز اجتماعي بين الأمكنة الاجتماعية داخل المدينة الجزائرية، وهو ما يشكل تمثيلات سلبية لساكنتها حول المجال الحضري الذي يقطنون فيه، فيؤدي ذلك إلى الحراك الاحتجاجي.
- يؤدي التهميش الاجتماعي لفئات معينة داخل البناء الاجتماعي الحضري إلى انبثاق الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية.
- يؤدي فشل السياسات الحضرية، التي تنعكس في ضعف الأداء المؤسسي على المستوى الحضري المحلي، إلى تنامي الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية.

## الإطار النظري للدراسة

### في مفهوم الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية

يشير مفهوم الحركة الاجتماعية خلافًا بيّنًا بين الباحثين؛ ففي الوقت الذي يؤكد بعضهم ضرورة الحذر من تسمية أيّ تحرك جماعي بمسمى الحركة الاجتماعية<sup>(1)</sup>، يذهب بعضهم الآخر إلى ضرورة تجنّب سيطرة التصنيفات المبنية على محددات مستعارة من سياقات مختلفة عن سياقات المجتمعات العربية، لأن هذا مسار يؤدي إلى نماذج متوافقة مع منظورات واضع التعريف، ولأن غياب حركات متطابقة مع الحركات المعروفة وفقًا للسياق الأوروبي والأميركي اللاتيني، لا يعني بالضرورة انقضاء وجود حركات أخرى بيننا<sup>(2)</sup>.

إنّ هذا الاختلاف يحكمه تنوع تضاريس الحركات الاجتماعية، وخلفيات المناولة الفكرية التي يتبناها الباحثون، وهو ما يحيلنا إلى منظورات كثيرة، وبالتالي إلى تعريفات عدة للحركة الاجتماعية؛ فهي تُعرّف بأنها «جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير.. جانب أساسي أو أكثر في المجتمع»<sup>(3)</sup>. أو هي «الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة»<sup>(4)</sup>.

إن الحركات الاجتماعية ليست نشاطًا عفويًا، بل تتميز منه بالتنظيم والاستدامة. لذلك، يميل بعض الباحثين إلى تمييزها من ظاهرة الحشد والسلوك الجمعي، فالأولى هادفة ومنظمة، بينما الثاني

(1) ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، تحرير عمرو الشوكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 38 - 39.

(2) عزة خليل، «الحركات الاجتماعية في العالم العربي»، موقع منتدى العالم الثالث، 2007/8/13، شوهد في 2007/6/8، في: [http://thirdworldforum.net/arabic/Social\\_Actions\\_in\\_Arab\\_Countries/social\\_movements\\_arab\\_world\\_general.htm](http://thirdworldforum.net/arabic/Social_Actions_in_Arab_Countries/social_movements_arab_world_general.htm).

(3) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ط 2 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2007)، ص 533.

(4) إبراهيم البيومي غانم، «الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال»، شوهد في 2007/6/8، في: <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2004/05/article01.shtml>.

ارتجالي وغير محدد الأهداف. كما يستبعد بعض الباحثين من مسمى الحركات الاجتماعية التنظيمات القطاعية، كالمؤسسات الخدمية والخيرية، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية<sup>(5)</sup>.

إذا كان الجميع يقرّ بطابع الوعي الذاتي والتنظيم والديمومة للحركة الاجتماعية، فإن الحركات الاحتجاجية هي «أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها [...] وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبات غير منظمة»<sup>(6)</sup>. ويؤكد بعضهم أن الفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية للانتماء مفهوميًا إلى الحركة الاجتماعية<sup>(7)</sup>.

يمكن أن نخلص إلى القول بأن تعريفات الحركات الاجتماعية تدور حول التشديد على أنها: تلك الجهود المنظمة التي يبذلها فاعلون اجتماعيون بهدف تغيير الوضع القائم، توسلاً بالطرق المتاحة، والدفع بهذه الأوضاع لتكون أكثر اقترابًا من نظرية التغيير التي يؤمنون بها.

بناء عليه، فإنّ تتقيّم بالعناصر الآتية:

- الارتباطية: كل حركة اجتماعية مرتبطة سببياً ببيئتها الاجتماعية؛ فهي إفراز مجتمعي ينجم عن شعور جماعي بوجود أزمة، فعندما تعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب قطاعات اجتماعية واسعة، ينزع المحرومون إلى المطالبة بتغيير السلطة من حيث التوزيع والممارسة<sup>(8)</sup>، وإعادة التوقيع للإفادة من خيارات النسق. فالحركات الاجتماعية ليست وقائع منبئة الصلة عن محيطها، بل هي احتجاج على القمع والفقير<sup>(9)</sup>؛ أي هي تعبير عن شعور بمظلومية تحفز على التغيير.

- نزعة التكتل: فالجماعة هي الحامل الاجتماعي الذي تصدر عنه الحركة؛ حيث يحسّ المنضمون إليها بروح الانتماء والتكافل والتميّز، إزاء مجتمع محيط.

- التغيير شرطاً مؤسّساً: بسبب رفض الحركة الوضع القائم، فإنها تنزع نحو التغيير، مع اختلاف في طبيعته ومستواه: سلمية أو عنفية، جزئية أو شمولية..

- نظرية التغيير بوصفه إطاراً فكرياً: لكل حركة بناء فكري يبدأ بأفكار بسيطة وعفوية لدى بعضها ويتحوّل لدى بعضها الآخر إلى «نظرية»، تتضمن رؤية لمسار العملية التغييرية وأهدافها، ووعياً والتزاماً معيارياً بها<sup>(10)</sup>.

(5) خليل، «الحركات الاجتماعية في العالم العربي».

(6) وهبة [وآخرون]، ص 31.

(7) عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، تقديم الدكتور إدريس بنسعيد، دفاتر وجهة نظر؛ 14 (الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2008)، ص 22.

(8) عبد السلام نوير، «الحركات الاجتماعية والسياسية: دراسة نظرية»، شؤون اجتماعية، السنة 25، العدد 100 (شتاء 2008)، ص 91.

(9) العطري، ص 69.

(10) توفيق الشاوي [وآخرون]، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، تحرير وتقديم عبد الله النفيسي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص 376.

- التنظيم: وذلك بأن تعكس الحركة قدرًا من التنظيم الذي يمنحها وعيًا بالذات، وشعورًا بالهوية داخل محيطها.

- الاستمرارية: «الفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية إلى الانتماء مفهومياً إلى الحركة الاجتماعية»<sup>(11)</sup>. ويشدد تورين على ضرورة توافر مجموعة عناصر، لخصها في وجود مبدأ الهوية ومبدأ المعارضة ومبدأ الشمول في الاتجاه<sup>(12)</sup>.

إزاء تحديد طبيعة العوامل المشكّلة للحركات الاجتماعية، والسياقات التاريخية لانبثاقها، يحتدم الجدل بين الباحثين؛ فالمعلوم أن هذه الحركات وُلدت في رحم المجتمعات الغربية «في ظروف كانت موصوفة بكثافة الصراعات الاجتماعية...، وأبرز فترة تطورت فيها تلك الصراعات وأفرزت فاعلين جدداً، هي تلك التي امتدت في سنوات الستين والسبعين، وكانت أبرزها حركة [أيار/] ماي 1968 في فرنسا»<sup>(13)</sup>.

من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى فهم سوسيولوجي لعوامل تشكّلها في مجتمعاتنا، فهل ما تخبره ينتمي مفهومياً إلى مسمى الحركة الاجتماعية الذي نما في الغرب؟ بمعنى، هل الحركة الاحتجاجية - بما تحوزه من محددات تشكّل بنيتها التحتية - هي بمثابة الحركة الاجتماعية؟ أم هي طور غير مكتمل من أطوارها؟ بمعنى، هل يمكن أن تتحول الحركة الاحتجاجية إلى حركة اجتماعية؟

بالرجوع إلى الكتابات التي عرّفت الحركة الاجتماعية إجرائياً، يتبين قربها المفهومي لمسمى الحركات الاحتجاجية؛ فتشارلز تيلي (Ch. Tilly) يعرّفها بأنها «التركيبية المتميزة من الحملة وذخيرة التحركات وعروض الوقفة»<sup>(14)</sup>، أي حملات المطالبة المستهدفة للخصم، والتحركات الاحتجاجية، كالاتصامات والتظاهرات...؛ وعروض الوقفة ممثلة بالجدارة والوحدة، والزخم العددي، والالتزام بالقضية كصفات ينبغي للمشاركين في الحركة التحقق بها<sup>(15)</sup>.

يشير الاختبار الإمبريقي لهذه العناصر بتطبيقها على الحركة الاحتجاجية، إلى قرابة بين المفهومين؛ فالحركة الاحتجاجية هي أشكال من الاعتراض تقوم بها الفئات المختلفة للمطالبة بحقوقها، وتعتمد على وسائل يبتكرها المحتجون للمقاومة والرفض. وهي تقريباً الوسائل التي تتوسّل بها الحركات الاجتماعية. ويمكن استنتاج أربعة عناصر في تكوين الحركة الاحتجاجية، هي<sup>(16)</sup>: فعل الاعتراض، والمعترض، والمعترض عليه، وموضوع الاعتراض، وهي العناصر التكوينية نفسها للحركة الاجتماعية.

(11) العطري، ص 22.

(12) Alain Touraine, *La Voix et le regard*, sociologie permanente; 1 (Paris: Editions du Seuil, 1978), consulté le: 18/07/2015 at: [http://www.uqac.ca : classiques\\_des\\_sciences\\_sociales](http://www.uqac.ca : classiques_des_sciences_sociales).

(13) محسن بوعزيزي، «فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية: الحالة التونسية مثلاً»، إضافات، العدد 1 (شتاء 2008)، ص 12.

(14) شارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، 1768 - 2004، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة؛ 957 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 44.

(15) المرجع نفسه، ص 20 و43.

(16) وهبة [وآخرون]، ص 90.

بيد أن التحولات التي عرفتتها المجتمعات الإنسانية، تكشف عن فوارق واضحة بين الحركات الاجتماعية في المجتمعات الغربية، والحركات الاحتجاجية في مجتمعاتنا؛ فالتحليل السوسيولوجي يؤكد مُفترَضاً مفاده أن الاختلاف في البيئات الاجتماعية والأنساق السياسية يؤدي إلى الاختلاف في الفعل الاجتماعي. وإسقاطاً على الحراك الاحتجاجي، فإن الحركة الاجتماعية، كما تولدت في الغرب، تعكس اختلافاً جذرياً عن الحراك الاحتجاجي في غيره، بسبب جملة محددات سوسيولوجية لا يمكن إغفالها؛ حيث ربطها البعض بإشكالية تعطيل أو غياب المجال العام الذي ساهم في الحالة الأوروبية في عملية التحول الديمقراطي<sup>(17)</sup>. ووفق هذا التصور، يؤدي غياب هذا المجال إلى ضمور الحركة الاجتماعية، وإلى عدم قدرة الفاعلين على ممارسة الاحتجاج، وإن مورس فإن الفضاء يضيق عن استيعابه، وهو ما يؤدي إلى ضموره الآلي، أو امتحائه بالقوة العمومية.

من زاوية أخرى، لاحظ بعض الباحثين أن للبيئات السياسية دور فعال في تحديد اتجاهات هذه الحركات؛ فالمجتمعات ما بعد الصناعية تبلورت فيها حركات اجتماعية تدافع عن قضايا مستحدثة، كمسائل البيئة والنوع الاجتماعي والجوانب المتعلقة بالهوية..، في حين تشكل الحركات الاحتجاجية في مجتمعاتنا لتوسيع دائرة الحقوق المادية أو انتزاعها. لذا تكشف المقارنة بين «الحركات الاحتجاجية التي وقعت في الغرب، أن الأولى نمت في مناخ يتميز بالتعددية، بينما سعت هذه الحركات في أميركا اللاتينية إلى مقاومة النظم السياسية الشمولية والعسكرية»<sup>(18)</sup>.

نخلص إذاً إلى اعتبار الحركات الاحتجاجية في العالم العربي شكلاً من أشكال الحركات الاجتماعية، وهي أساس انبثاقها، فكل حركة اجتماعية تقوم على الفعل الاحتجاجي، فإذا انخرطت فيها الفئات الاجتماعية، يمكن أن تتحول إلى حركة اجتماعية دينامية. يسوّغ ذلك ما استعرضناه من فوارق تتعلق بالتناول السياسي لهذه الحركات، التي تُحلل مطالبها عادة من زاوية الصراع على السلطة، لذلك تُستبعد الحركات الاحتجاجية ذات المطالب المهنية والاقتصادية والاجتماعية. وتُغفل السياقات التاريخية والبيئات السياسية التي تشكلت فيها هذه الحركات، فتتحول الظواهر ونماذجها التفسيرية في المجتمعات الغربية إلى براديجمات لتحليل الظواهر في بقية المجتمعات، وهو ما يُفوّت على الباحثين إمكانات فهمها نتيجة الحشر القسري لهذه للظواهر في تلك القوالب الجاهزة.

## جذور الحراك الاحتجاجي في الجزائر

### الاحتجاج الباكر في عصر الزعامات الثورية (بن بلة، بومدين)

باستثناء بعض الاحتجاجات ذات الخلفية الدينية والأيدولوجية أو السياسية الظرفية، سجلت الجزائر خلال العقدين اللذين أعقبا الاستقلال شبه هدوء ملحوظ، لم يعكره سوى بعض الأعمال الاحتجاجية المحدودة الحيز والضعيفة الأثر، وذات الامتداد الشعبي المحدود. ويمكن تفسير ذلك بطبيعة النظام

(17) بوغزيري، ص 15، وفواز طرابلسي، «المجالات العامة والفضاء الحضري: مقارنة نقدية مقارنة»، ترجمة مها بجوح، إضافات، العدد 5 (شتاء 2009)، ص 26 - 40.

(18) Camille Goirand, «Penser les mouvements sociaux d'Amérique latine: Les Approches des mobilisations depuis les années 1970.» *Revue française de science politique*, vol. 60 (2010), p. 446.

السياسي الذي قمع المعارضة السياسية الزعامية، وأحكم قبضته على مفاصل الدولة، ثم إطلاقه تجربة التنمية الاشتراكية، وهو ما جعل شرائح واسعة من المجتمع تنخرط فيها، وخاصة في فترة الرئيس الأسبق هواري بومدين الذي حقق التفافاً شعبياً حول مشروعه التنموي بسبب شخصيته الكارزمية ونزعتة الشعبوية ونجاحاته الميدانية.

### - الاحتجاج الفئوي والمهني (العمالي والطلابي)

حرّكت فئة العمال المشهد الاحتجاجي في الجزائر عندما توارت أشكال الاحتجاج الأخرى؛ فقد برز الحراك الاحتجاجي داخل عالم الشغل، وأخذ شكل الصراعات والإضرابات، والحركات المطالبية في القطاعين الخاص والأجنبي، ثم في القطاع العام الوطني<sup>(19)</sup>. ورغم أن المطالب لم يخرج عن المحتوى الاقتصادي الدفاعي، فإنها تجذرت وانتقلت من الأشكال التعبيرية البسيطة والمحصورة مكانياً، إلى الأشكال الأكثر جماعية وتنظيمًا، وذات المطالب المهيكلة والأقل دفاعية، بل وذات الطابع السياسي، كالمطالبة بمجالس عمالية ديمقراطية، ومعارضة الطرد التعسفي للعمال. كما ازدادت هذه الإضرابات جذرية وأصبحت أكثر استدامة وأوسع مشاركة، وبرز فيها الفعل التفاوضي تعبيراً عن نضج الحركة العمالية، إذ تم عبر ممثلي العمال، أي بعيداً عن التأطير النقابي الرسمي<sup>(20)</sup>.

يُبرز الجدول (1) ارتفاع منسوب الإضرابات التي بلغت ذروتها في سنة 1977؛ حيث مثّل المضربون في القطاعين العام والخاص 11.3 في المئة من المجموع الكلي للعمال. ومن 3 في المئة من مجموع المنشآت العامة التي طاولها الإضراب سنة 1968، ارتفعت هذه النسبة إلى حدود 36 في المئة في سنة 1977<sup>(21)</sup>، وهو ما يعكس تجذر الممارسة الاحتجاجية في صيغتها الإضرابية بشكل غير مسبوق.

### الجدول (1)

#### وتيرة الإضراب في السبعينيات

المرحلة الشاذلية	المرحلة البومدينية								
السنة	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧١
عدد الإضرابات	٩٢٢	٦٩٦	٣٢٣	٥٢١	٣٤٩	٢٥٩	٢١٠	١٦٨	١٥٢

المصدر: من إعداد المؤلف، اعتمد في ذلك على: «L'Algérie, de la mise en place du régime nationaliste à l'explosion ouvrière.» *Lutte Ouvrière*, 16/12/1988, consulté le 17/8/2015, at: <http://www.lutte-ouvriere.org/documents/archives/cercle-leon-trotsky/article/l-algerie-de-la-mise-en-place-du>.

(19) عزة خليل (تحرير)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، تقديم سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 296 - 297.

(20) المرجع نفسه، ص 298، وسليمان الرياشي [وآخرون]، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 11، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 270 - 280 و 348 وما بعدها.

(21) Benjamin Stora, *Algérie: Histoire contemporaine, 1930 - 1988* (Alger: Casbah Edition, 2004), p. 283.

لكن الشرائح العمالية لم تصل إلى مستوى الوعي الذي يرافع للقيام بدورٍ فاعل في السياق المجتمعي حينئذ، ذلك أنّ عناصرها هم في معظمهم حديثو عهد بالنشاط الصناعي وعالم الشغل (فلاحون نازحون، وأصيلو ريف). كما أنّ أمية غالبيتهم أو شبه تعلّمها كبح تبلور هذا الوعي وإنجاز الدور المطلوب. هذا إلى جانب ضعف التأطير النقابي في فضاء الشغل، أو دوره السلبي نتيجة تبعيته لأجهزة الدولة، وتأديته دور المتواطئ على مصالح العمال، أو عندما «أصبح نشاطاً تأطيرياً [...] في نطاق السعي إلى دولة المجتمع»<sup>(22)</sup>.

نرغب في هذه المرحلة أيضاً حراكاً طلابياً جديداً؛ في جامعة الجزائر، ثم في جامعتي قسنطينة وهران. وقد شكّل هذا الحراك إحدى بوّرات الاحتجاج الفاعل في المجتمع، حيث طُرِح كثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية، قبل أن تعطلّ استقلاليتها التنظيمية والسياسية مثلما حصل مع الحركة النقابية<sup>(23)</sup>. كما يمكن أن نرغب نواة لحراك احتجاجي اكتسى الطابع الأيديولوجي والثقافي مع بعض النخب ذات المنزح الإسلامي أو الإثني، لكنه بقي في حدود ضيقة.

نخلص من هذه المرحلة إلى جملة خصائص ميزت الاحتجاج الجزائري هي: طابعه المدني بسبب تحول المدينة إلى فضاء للاستقطاب، وقد غذته الفئات الشبابية الموزعة بين العمال والطلبة، كما تميز بهوية دفاعية واضحة، ولم يعلن طابعه الهجومي إلا في محطات قليلة، ولم يتوسل بالشارع والفضاء العام إلا نادراً. كما أنّ مطالبه تنوعت بين الأيديولوجي والاقتصادي ثم السياسي. هذا إضافة إلى ضعف المردود الاحتجاجي ومحدودية حيزه المشغول، مع حضور مكثف للتعاطي الأمني القمعي كسمة غالبية وحضور باهت للفعل التفاوضي.

#### - مرحلة الاحتجاجات الكبرى: أو عصر اهتراء الشرعية التاريخية وانفاسخ النموذج التنموي

يمكن وصف الفترة 1979 - 1992 بأنها فترة الاحتجاجات الكبرى التي أعقبت مرحلة الكبت المائز للحقبة البومدينية.

أخلى الهدوء المميز لهذه الفترة مكانه لموجات الإضراب وأعمال الاحتجاج الهادئ والعنيف، وحتى المسلّح، وذلك ما يجعلنا نميل إلى تفسير الاحتجاجات المندلقة في العهد الجديد بعامل المرونة النسبية الذي بدا واضحاً على خطاب السلطة، وهو ما شجع الفعاليات الشبابية والنخبوية ومختلف الشرائح على الاحتجاج، سواء داخل الفضاءات التقليدية (جامعة، مصنع)، أو في الفضاء العام. أما الاحتجاجات اللاحقة، فيبدو أنّ كثيراً منها كان ينشأ استجابة لنتائج إخفاق النموذج التنموي وأواخر الفترة البومدينية، والذي سرّع انفساخه انهيار أسعار المحروقات في منتصف الثمانينيات ليعلن إفلاسه النهائي عشية سنة 1988.

(22) رونيه غاليسو، «الحركات الجموعية والحركة الاجتماعية: علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب»، نقله إلى العربية محمد دواد ومحمد غالم، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، السنة 3، العدد 8 (1999)، ص 7 - 13.

(23) خليل (تحرير)، ص 301.

- استمرار الإضراب كشكل للاحتجاج العمالي: استمرت أشكال الاحتجاج الموروثة عن الحقبة البومدينية، وتكثفت، حتى بلغت الإضرابات العمالية أوجها خلال الفترة 1980 - 1986؛ إذ وصل عددها في سنة 1980 إلى 922 إضرابًا. ورغم انخفاض وتيرتها لاحقًا، بقي معدلها أعلى من سوابقه، وهو ما يعكس ارتفاعًا محسوسًا في النزعة النضالية العمالية لتحقيق مطالب لم تعد متعلقة بدفع الأجور المتأخرة أو توزيع الأرباح، أو بالممارسات البيروقراطية فحسب، وإنما تعدتها إلى الدفاع عن المكتسبات التي بدأت تتراجع أمام عملية الإصلاح الهيكلي للمؤسسات، والضغط لضمان العمل ومعارضة التسريح، والخوف من الوقوع في البطالة التي ارتفعت معدلاتها إلى 21.4 في المئة سنة 1987<sup>(24)</sup>، نتيجة صعوبات طاولت نموذج الإصلاحات الاقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط، وهو ما ساهم في الركود الاقتصادي، وأدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، كان من نتائجها اللجوء إلى تسريح أعداد كبيرة من عمال المؤسسات الصناعية التي طاولها الإصلاح؛ هؤلاء العمال الذين تجاوز عددهم 621,000 في سنة 1988<sup>(25)</sup>.

خلال هذه الفترة تضاعف منسوب الاحتجاجات والأعمال المعبرة عن الغضب العمالي بمعدلات ملحوظة؛ إذ سُجل خلال سنة 1980 وحدها ما يقرب من 3000 احتجاج واضطراب عمالي<sup>(26)</sup>.

- الشرط الثقافي كدافع للاحتجاج: وأحداث الربيع الأمازيغي: أطلّ الاحتجاج الثقافي في إثر التحول الحاصل في هرم السلطة بعد انتخاب الرئيس الجديد. وإن كانت إرهاباته تعود إلى أواخر الحقبة البومدينية.

وقد طرحت مسألة الهوية الأمازيغية ومرتباتها اللغوية والثقافية والرمزية بقوة عبر بوابة الحراك الاحتجاجي في ربيع 1980. ويبدو أنّ تفجّر هذه المشكلة بعد عقدين من الاستقلال يعود إلى طريقة إدارة الحكومات المتعاقبة مسائل الهوية واللغة والانتماء الثقافي، حيث انتهج نوع من المركزية الصارمة للمحافظة على الاستقلال، وجرى احتواء جميع مصادر الصراع، واعتُبرت التعددية السياسية والثقافية.. في غير صالح مشروع النخبة الحاكمة، وتم بالتالي تقديم بناء الدولة على بناء الديمقراطية، وتقديم الوحدة الوطنية على التعددية<sup>(27)</sup>.

يشير عدد من الكتابات إلى سيرورة تطور الوعي بالمسألة الأمازيغية وانتقالها من مرحلة الإنتاج والتعبئة إلى مرحلة النضال المباشر، وذلك بتركيزها على إبراز عوامل تشكيل وعي الفاعلين، وفضاءات تنشئتهم وموارد عملهم النضالي ووسائله، والأطر التي انتشر منها هذا الوعي. وفي هذا الصدد، يشار إلى جهود الأكاديمية البربرية في باريس بشأن تطوير الاهتمام بالموثوث الأمازيغي، ثم مساهمات النخبة

(24) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 2 (التشغيل)، شوهدي في 2015/7/9، في: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

(25) المرجع نفسه.

(26) «L'Algérie, de la mise en place du régime nationaliste à l'explosion ouvrière,» *Lutte Ouvrière*, 16/12/1988, consulté le 17/8/2015, at: <http://www.lutte-ouvriere.org/documents/archives/cercle-leon-trotsky/article/l-algerie-de-la-mise-en-place-du>.

(27) خليل (تحرير)، ص 51.

الجامعية في مجال الكتابة عن اللغة والآداب الأمازيغية (كتابات سالم شاعر ومولود معمري...)، ثم في مجال التدريس (حلقة مولود معمري في الجامعة)، بالإضافة إلى الدور الذي أدته الأغاني القبائلية الملتزمة (مهني، يدير...)، ودور الأفران الأولى من الطلاب المتخرجين الذين نقلوا الوعي بالمسألة الأمازيغية من الفضاء الجامعي إلى فضاء المهنة والشغل (المستشفى والمركز الجامعي في تيزي وزو). أما الذين أكملوا دراساتهم في الخارج فشكّل بعضهم مجموعات علمية، كمجموعة الدراسات البربرية في فرنسا، وتحول كثير منهم إلى أساتذة في المركز الجامعي في تيزي وزو. وسيتم بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة الحراك الاحتجاجي المباشر في شكل أنوية من العمل الطلابي في بعض الأحياء الجامعية بالعاصمة، وعبر تجمع المناضلين - الأطباء في خلية العمل في مستشفى تيزي وزو، ثم عبر الفريق الرياضي (JSK) الذي جرى من خلاله استثمار الملعب فضاءً احتجاجيًا تسوّق فيه الرموز والشعارات والأغاني، حيث أصبح الفريق حامل ألوان الهوية الأمازيغية. ثم إن مناقشات ميثاق 1976 ستكون مناسبة مهمة لي طرح مناضلو الحركة المسألة الأمازيغية بشكل علني ومباشر<sup>(28)</sup>.

لكنّ اللحظة التي أعلن فيها الاحتجاج الأمازيغي نفسه تصادفت مع منع الكاتب مولود معمري من إلقاء محاضرة يوم 10 آذار/مارس 1980 عن الشعر الأمازيغي القديم في جامعة تيزي وزو، وهو ما أعقبه حراك جامعي شديد نظم الطلبة فيه مسيرة في المدينة، كأول خروج إلى الفضاء العام، في سابقة ستؤرخ لمرحلة جديدة من الاحتجاج الجزائري.

بتأطير من الطلبة الناشطين في الحراك الأمازيغي ضمن مجموعات الشيوعيين، ومجموعات جبهة القوى الاشتراكية السرية، توسّع نطاق الحراك الاحتجاجي، وتحول يوم 16 نيسان/أبريل إلى عصيان مدني شمل كل منطقة القبائل، وشاركت فيه الفعاليات الطلابية والنقابية، والشرائح الاجتماعية المختلفة. واستمر من دون توقف حتى تدخلت قوات الأمن والدرك يوم 20 نيسان/أبريل، وجرى في إثر ذلك غلق الجامعة، وشن حملات من الاعتقال مسّت عشرات الطلاب والتلاميذ والنشطاء النقابيين والحزبيين<sup>(29)</sup>.

لكن في إطار سياسة العصا والجزرة التي استخدمها النظام مع الحراك الاحتجاجي، سمح في إطار تسوية ما للمسألة بعقد مؤتمر ثقافي في قرية ياكوران في آب/أغسطس، اجتمعت فيه الفعاليات الطلابية والسياسية؛ وخرجت بأرضية مطالب أكدت وجوب اعتبار الأمازيغية لغة رسمية للبلاد، وضرورة ترقيتها وإدماجها في المنظومة التربوية<sup>(30)</sup>. كما سمح هذا اللقاء بميلاد الحركة الثقافية البربرية (MCB) التي أصبحت حامل النضال الثقافي الأمازيغي.

(28) Ouidir Belhimer, «Approche anthropologique de l'engagement militant des acteurs du Printemps Berbère de 1980.» Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Anthropologie, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Ecole Doctorale en Anthropologie, [s. d.], pp. 158 - 219.

(29) Didier Le Saout et Marguerite Rollinde (dirs), *Émeutes et mouvements sociaux au Maghreb: Perspective comparée: [Colloque, Université Paris 8, 23 et 24 Octobre 1998]*, hommes et sociétés (Paris: Éd. Karthala; Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe, 1999), pp. 139 - 146.

(30) Kamal Guerroua, «Le Printemps berbère: L'Espoir avorté.» Algeria-watch, 19/4/2011, consulté le 24/8/2015, at: www.algeria-watch.org.

انظر أيضًا: ناصر الدين سعيدوني، «المسألة البربرية في الجزائر: دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية»، عالم الفكر، السنة 32، العدد 4 (تموز/ يوليو 2004)، ص 172 - 176.

- تجمع الجامعة المركزية أو الاحتجاج الثقافي والأيدولوجي بوجه آخر: نتيجة صدام بين الطلبة اليساريين والإسلاميين في حي ابن عكنون أسفر عنه اعتقالات موسعة في صفوف الإسلاميين، انتظم تجمُّع احتجاجي في حرم الجامعة المركزية دعا إليه بعض شيوخ الحركة الإسلامية. وقد شارك فيه لأول مرة آلاف من الجزائريين من فئات اجتماعية مختلفة جاؤوا من العاصمة ومن خارجها<sup>(31)</sup>، واعتبره بعض الباحثين لحظة حاسمة في مسار نضج المشروع السياسي للحركة الإسلامية: وهو إقامة الدولة الإسلامية<sup>(32)</sup>.

أبرز هذا التجمع الاستعراضي مدى قدرة الحركة الإسلامية على التعبئة والحشد، وكذا الدعم الجماهيري الذي باتت تحظى به بعد سنوات من السرية. كما أنه شكّل تحديًا للحكومة، عندما أصدر منظّموه بيانًا مطلبياً وجّهوه إلى مسؤولي الدولة<sup>(33)</sup>. مهما يكن، فإنّ السلطة ردت على هذا التحدي غير المسبوق بعنف؛ إذ جرى اعتقال جميع قادة التجمع، وحُكّم عليهم بالسجن بعد إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة. لكن هذه الإجراءات لم توقف نشاط الجماعات الإسلامية، بل بقيت تشتغل في الخفاء - ضمن مساجد الجامعات، والأحياء الجامعية والشعبية، وعبر شبكة من الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والخيري - وتنتظر لحظة الإعلان عن نفسها.

- الانتفاضات الحضرية الكبرى: أو الحراك الاحتجاجي والمعادلة الاقتصادية:

يبدو المجتمع الجزائري، فيما يلج منتصف الثمانينيات، أكثر نزوعًا نحو الاحتجاج، وهو ما يؤشر على زيادة ملحوظة في الطلب الاجتماعي عليه. لقد كانت الثمانينيات (1979 - 1985) فترة الانفتاح الاقتصادي وتغيير بعض ملامح النظام الأيدولوجية والسياسية، كما أنها كانت فترة تراكمات صعبة ستظهر نتائجها على صعيد خلخلة التوازن المجتمعي لاحقًا، في شكل هزات اجتماعية ذات وقع خفيف قبل الهزة العنيفة في سنة 1988<sup>(34)</sup>.

تبين المؤشرات المتوافرة أنّ المجتمع كان يتعرض لحركية شديدة، هي حركية جغرافية ذات صلة بانتقال مركز الجذب من الريف إلى المدينة، وديموغرافية جعلت المدينة تتحمل العبء الأكبر من نتائجها، وسوسيو-اقتصادية تمثّلت في انغراس ثقافة استهلاكية وقيم مظهرية استفزازية كرسها شعار «من أجل حياة أفضل»؛ إذ جرى تشجيع الاستهلاك عبر الاستيراد، وتطبيق سياسة دعم الأسعار لتعميق الدور التوزيعي للدولة إزاء الفئات الهشة، وإطلاق برامج مكافحة الندرة التي ضاعفت الإنفاق العمومي، وكان مرد زخم التوجهات تلك إلى عوائد النفط الضخمة<sup>(35)</sup>.

(31) مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر: العذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية، ترجمة عادل خير الله (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999)، ص 103.

(32) لياس بوكراء، الجزائر الرعب المقدس: مائة ألف ضحية جزائرية للإسلاموية قبل 11 أيلول / سبتمبر 2001 الثلاثة آلاف وخمسمائة، تقديم إرفيه بورج؛ ترجمة خليل أحمد خليل (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ANEP)؛ بيروت: دار الفارابي، 2003، ص 235.

(33) ويليس، ص 103.

(34) ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، تحرير عمرو الشوبكي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 319.

(35) Stora, p. 312.

لم تمنع هذه السياسة بروز فوارق اجتماعية في مجتمع بقي متشبثاً بقيم المساواة والعدالة الاجتماعية؛ فقد سرّع الانفتاح الاقتصادي بروز فئات محدثة النعمة وسريعة الشراء، استغلت تحالفها مع بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية، واستفادت من بعض الإجراءات الظرفية لتقوي نفوذها. هذه الشريحة شَبَّهها بعض المراقبين بالفئة الطفيلية، لما شغلتها من آليات مضاربة وتهرب ضريبي، واتجار غير مشروع. فأصبحت أقرب إلى البرجوازية الهجينة الميالة إلى النهب، ومن استفادة غير مشروعة من الربح وممارستها السلطة بشكل تعسفي<sup>(36)</sup>، وتحولت معها النخبة الحاكمة من نخبة تنموية إلى ريعية، ومن نخبة بيروقراطية إلى مرتشية<sup>(37)</sup>.

عندما تعمقت هذه الممارسات، ولدت انقسامية اجتماعية بدأ يشعر بها المحرومون تجاه أقلية تقبع في أعلى الهرم الاجتماعي. ولما تعمقت إشكاليات نموذج التنمية، بسبب انهيار أسعار النفط، أصبحت المدن الجزائرية مضمارة لـ«انتفاضات المدن»، وكانت ذخيرتها شباب الثانويات والجامعات، والشرائح الاجتماعية القابعة في قاع المجتمع.

تحت ضغط عدم القدرة على توفير المستلزمات الحضرية لسكانها الأصليين والجدد؛ حيث سجل عجز ملحوظ في القدرات الاستيعابية لهذه المدن، وفي قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على هذه الاحتياجات، اندلقت في مدينة وهران في تشرين الثاني/نوفمبر 1982 حراك احتجاجي من الجامعة، وامتد إلى الشارع لينخرط فيه شباب الأحياء الشعبية، ورُفعت فيه شعارات تحتج على الوضعية الاجتماعية التي باتت ساكنة المدينة يعانون وطأتها. «بركاونا من الفيلات، ابنونا الباطيمات»، «باركاونا من الهوندات ديرونا طروليات»<sup>(\*)</sup> كانت هذه شعارات المحتجين على المعضلات الحضرية التي يعيش في ظلها هؤلاء، وعلى رأسها مشكلات السكن والنقل الحضري العمومي؛ حيث عرض المحتجون بالمسؤولين، وطالبوا بتوسيع برامج السكن الاجتماعي، وتوسيع شبكة النقل والمواصلات العمومية في مدينة باتت تتسع وتتضخم. وفي شباط/فبراير 1982 نشبت احتجاجات شعبية في مدينة سعيدة ضد قلة المرافق الصحية وضعف خدماتها، وانتهت بنزال بين المحتجين وقوات الشرطة، وعشرات الموقوفين والمحالين إلى العدالة<sup>(38)</sup>.

وبسبب ضعف الخدمات الحضرية، احتج في ربيع 1985 سكان حي القصبة الشعبي في العاصمة على مياه الشفة بصورة متكررة، لكن القوات الأمنية قابلتهم بقمع شديد، كانت حصيلته قتلى وعشرات الموقوفين. وقبل ذلك (في سنة 1983) عرفت مدينة عنابة احتجاجات عنيفة بسبب مقاومة العائلات عملية ترحيلهم من أحياء الصفيح - التي سكنوها عندما قدموا للعمل في المدينة - باتجاه قراهم الأصلية<sup>(39)</sup>.

(36) أحيدة عياشي، «سنوات الشاذلي بن جديد 2: معركة التخلص من إرث بومدين»، الجزائر نيوز، 2012/10/9، شوهد في <http://www.djazairnews.info/bloknote/45697-3-.html>، 2013/7/1، في:

(37) الرياشي [وآخرون]، ص 257، وبوكراع، ص 92 - 93.

(\*) «يكفينا من الفيلات، أي السكنات الراقية التي هي حكر على المسؤولين، وابنوا لنا عمارات سكنية. يكفينا من السيارات الفارحة (ماركة «هوندا») ووقروا لنا النقل العمومي».

(38) Nouri Nesrouche, « Ils ont contribué à fragiliser le système: Les Grandes dates des révoltes pré-octobre 1988,» *El Watan*, 5/10/2008, consulté le 9/11/2015, at: [www.algeria-watch.org](http://www.algeria-watch.org).

(39) Ibid.

على غرار تلك المدن، انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 1986 احتجاجات ضخمة في مدينة قسنطينة بدأت بطلاب الثانويات والجامعات ثم امتدت لتشمل شبان الأحياء الشعبية الذين انتظموا في مجموعات وأغلقوا الشوارع، فنشبت أعمال عنف طاولت المتاجر العمومية، والبنوك ومقار الحزب الحاكم، ولم تسلم وسائل النقل العمومي من الحرق والتحطيم. كما وقعت مشادات عنيفة في الأحياء الشعبية الهامشية. وبالمحصلة، وقع كثير من المحتجين قتلى وجرحى، واعتقلت قوات الأمن عشرات منهم وأحالتهم إلى العدالة. لكن عدوى الاحتجاج انتقلت إلى مدينة سطيف المجاورة التي وقعت فيها حوادث مشابهة لم تنته إلا بالتدخل الأمني المكثف<sup>(40)</sup>.

تبرز مما سبق جملة من الخصائص المميزة للحركات الاحتجاجية في الجزائر لخصها جابي في: «دور الشباب الرئيسي فيها، وتمركزها في المدن الكبرى وأحيائها الشعبية على وجه التحديد، كما هو الحال بالنسبة لضعف تنظيمها وجذريتها الكبيرة في نقد الأوضاع السائدة [...] دون نسيان دور القاعدة الأساسي داخلها على حساب القيادات، كما هو حال سرعة ظهورها وخمودها، مما يجعلنا أمام حالة حركة اجتماعية «شبه خام»<sup>(41)</sup>.

وخلالاً لاحتجاجات جيل الحركات الاحتجاجية السابق، الذي كان يتحرك داخل أحياء مغلقة (جامعات، مصانع...)، فإن الاحتجاجات في هذه الفترة توّسّلت بالشارع، وخرجت إلى الفضاء العام في تحد صارخ لأسياد النسق، وهو ملمح مهم يؤرّخ لانتقال الاحتجاج الجزائري إلى مرحلة مهمة من الإعلان عن هويته الهجومية.

#### - انتفاضة أكتوبر أو ثورة مهمشي الاستقلال

تؤشر انتفاضات مدن الشرق خلال السنة التي عرفت فيها الجزائر بداية أزمتها الاقتصادية (1986) على قرب القطع مع نظام سياسي لم يعد بمقدوره مرافقة التحولات السريعة للمجتمع، والتجاوب مع انتظاراته. لذلك، لم تمض سنتان بعدها حتى اندلعت موجة احتجاجية أكثر عمقاً واتساعاً، ولم تبق مقصورة على مدينة أو جهة بعينها، بل شملت القطر بأكمله، ووضعت النظام أمام حتمية التغيير. إنها انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988 التي أنهت عهد الأحادية الحزبية وأدخلت المجتمع إلى الديمقراطية والتعددية.

لكن حدث أكتوبر بقي مجالاً للتأويل؛ ففي حين يصر أنصار المقاربة الاقتصادية على أن الانفجار الاجتماعي كان حتمياً، وجاء نتيجة إخفاق سياسة شراء السلم الاجتماعي بسبب تهاوي أسعار المحروقات، فأفقد النظام قدرته على رتق خروق الجبهة الاجتماعية، وأخرج إلى السطح كل التناقضات -

(40) Taleb Kacentini, «Luttes étudiantes à Constantine: Les Événements de novembre 1986,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: CNRS éditions, 1986), pp. 581 - 584, et Nouri Nesrouche, «Il y a 20 ans, les émeutes de Constantine contre la malvie et pour la démocratie,» *El Watan*, 14/11/2006, consulté le 9/11/2015, at: [http://www.elwatan.com/?page=article\\_print&id\\_article=53870](http://www.elwatan.com/?page=article_print&id_article=53870).

(41) عبد الناصر جابي، «الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر أو الأب الفاشل والابن القافز»، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العددان 25 - 26 (2004)، شوهد في 2015/6/14، في: <http://insaniyat.revues.org/658>.

أو أنه نتاج لغياب التمثيل السياسي، وتفاقم الأزمة السياسية، والخيبات المتراكمة للانتظارات الشعبية، نتيجة الشعور بالظلم وغياب العدالة، مثلما يراه أنصار المقاربة السياسية والاجتماعية، يصرّ آخرون على فرضية التدخل الرسمي في تحضيره وتفجيره من طرف تحالف موالٍ لرئيس الجمهورية؛ ففي منتصف أيلول/سبتمبر، وفي إثر خطاب حمّل فيه هذا الأخير الحكومة والحزب مسؤولية الإخفاق الاقتصادي، انتشرت شائعات تشير إلى قرب حدوث تظاهرات وتدعو التجار إلى إقفال محلاتهم<sup>(42)</sup>.

يعترف الإبراهيمي (رئيس الوزراء آنذاك) بأنه جرى تنظيم نقص مبرمج في المواد الواسعة الاستهلاك منذ تموز/يوليو، رغم أن أرقام الوزارات تبين توفرها بشكل واسع. ويرى أن ذلك كان يهدف إلى مفاجمة تعفن الوضع الاجتماعي، لتبرير عفوية التظاهرات المبرمجة والجيدة التأطير. ويقرّ بأن الانفجار لم يكن عفويًا لأن هناك مؤشرات تدل على أن الأمر خطط له مسؤولون قريبون من رئيس الدولة بهدف ضمان ولايته الثالثة<sup>(43)</sup>.

أيًا كان الأمر، فإن الانفجار تغذى من جبهة اجتماعية تعاني الفقر والهشاشة وبطالة الشباب وتدهور الخدمات التعليمية والصحية والإدارية، كما تعاني تراجعًا ملحوظًا في مستوى الحياة ونوعيتها<sup>(44)</sup>، وهي الشروط التي لو لم تتوافر حين كان الاحتجاج بذلك العمق والانتشارية، حتى وإن سلمنا بفرضية تدخل جهات نافذة في السلطة، فقد استدعى توقيفه إعلان حالة الحصار أول مرة في تاريخ الاحتجاج الجزائري، واستدعاء قوات الجيش.

إن مشهد الاحتجاج الجديد يُبرز لنا مجموعة من الخصائص هي<sup>(45)</sup>: تحول المدينة والمناطق الحضرية الكبرى في الجزائر إلى أمكنة وفضاءات للاحتجاج، خصوصًا في العواصم الجهوية؛ الأحياء الشعبية القديمة، والفقيرة هي مكان انطلاق الاحتجاج نحو المركز الحضري؛ الشباب المهمّش والعاطل من العمل كان الفاعل الرئيسي في أحداث أكتوبر؛ ترافق العمل الاحتجاجي موجات عنف موجهة ضد الدولة ورموزها؛ كانت الجامعة منطلق الاحتجاج، ومع أحداث أكتوبر، أصبح الشارع والفضاء العام مجاله المفضل؛ ركوب بعض التيارات الدينية للاحتجاج وقيامها بدور الوسيط الاجتماعي لتهدئة جموع المحتجين، واستثمارها في هذا الخزان البشري بعد ذلك.

### - الحركات الاحتجاجية في مرحلة التعددية السياسية

شكّلت الفترة 1988 - 1992 لحظة إطلاق حرية التظاهر والتعبير المنصوص عليها بموجب دستور 1989، وهو ما أنعش الحراك الاحتجاجي وأكسبه خصائص جديدة؛ وجعله ينزلق نحو التسييس؛

(42) عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية، 1958 - 1999 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 198.

(43) المرجع نفسه، ص 188، و198 - 204.

(44) مصطفى محسن، بيان في الثورة: هوامش سوسولوجية على متن الربيع العربي (بيروت: منشورات الاختلاف، 2012)، ص 64.

(45) سمير أمين (إشراف)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مج 4: المغرب العربي (القاهرة: مركز البحوث العربية؛ دكار: منتدى العالم الثالث، 1997)، ص 41 وما بعدها، والعياشي عنصر، «الحركات الاحتجاجية في الجزائر»، الجزيرة نت، 2011/2/11، شوه في 2015/7/23، في: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/>

فالاحتجاج قادته الأحزاب الناشئة التي وظفت جموع الشباب الذي لم يستهوه العمل السياسي الحزبي الرسمي، كما استهوته تجربة الحركات الاحتجاجية، فانخرط فيها بقوة كممارسة سياسية جماعية، رغم حضوره مرشحاً داخل قوائم هذه الأحزاب<sup>(46)</sup>. وتحولت الإضرابات، والتجمعات..، إلى وسائل جديدة ومفضّلة. لكن هذا الزخم توقف بعد إلغاء المسار الانتخابي، بسبب ما جوبه به من عنف رسمي؛ حيث استخدمت قوى الأمن والجيش لقمع التظاهرات وفض الاعتصامات، جميع أشكال القوة والعنف المنظم، بما فيه إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين، كما حصل مع اعتصام الجبهة الإسلامية في إضراب 1991، للمطالبة بتغيير القانون وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة<sup>(47)</sup>.

بعد هذا الحراك السلمي الذي أنهى بعنف غير مسبوق، دخل المجتمع في موجة عنف وعنف مضاد، وفي أزمة أمنية عميقة انتهت معها جميع مظاهر الحوار السياسي والعقلاني بين المكونات الوطنية. ورغم خضوع الحكومة الجزائرية لشروط صندوق النقد الدولي في مقابل جدولتي ديونها، وتطبيقها برنامجاً اقتصادياً صارماً نجم عنه تفاقم الحياة الاجتماعية، وتزايد معدلات البطالة، وتسريح آلاف العمال، فإن هذه الإجراءات القاسية لم تحفز على الاحتجاج، بسبب ضخامة حجم العنف الذي جابه به النظام خصومه السياسيين والمواطنين والمحتجين، بذريعة محاربة الإرهاب، وقانون الطوارئ الذي استمر أكثر من عشرية.

إذا استثنينا الاحتجاج المسلح لبعض الفصائل الإسلامية رداً على وقف المسار الانتخابي، نجد أن منسوب الاحتجاج خلال عقد كامل (1992 - 2001) انخفض لكنه لم يُزل كلياً؛ إذ سُجل بعض الاحتجاجات، مثل إضراب المحافظة بمنطقة القبائل في فترة 1994 - 1995 الذي دعت إليه الحركة البربرية، واحتجاجات حركة اللجان الشعبية (العروش) بعد مقتل تلميذ على يد دركي، نجم عنه عصيان مدني في منطقة القبائل، وانتهى بمسيرة ضخمة نحو العاصمة، صاحبها أعمال عنف وتخريب واشتباك مع شباب أحياء العاصمة الذين تدخلوا لحماية ممتلكاتهم في وجه سلبية رجال الشرطة<sup>(48)</sup>.

وبعد عودة الاستقرار السياسي والأمني مع مطلع الألفية، بدأت الحركات الاحتجاجية تتصاعد كمّاً وكيفاً، لكن أبرزها على الإطلاق الاحتجاجات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر 2011، «مع بداية سريان قرار زيادة أسعار مجموعة من المواد الغذائية، كان على رأسها الزيت والسكر، وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر»<sup>(49)</sup>.

(46) عبد الناصر جابي، «الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر»، موقع أصوات، 2009/3/29، شوهد في 2015/7/19، في: [www.aswat.com](http://www.aswat.com).

(47) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، «الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر»، التقرير رقم 29، تموز/يوليو 2004، ص 8، شوهد في 2017/7/23، في: <http://www.crisisgroup.org>.

(48) سعيدوني، ص 176 - 180.

(49) عبد الناصر جابي، «الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011)»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/2/13، ص 5، شوهد في 2015/7/20، في: <http://www.dohainstitute.org/release/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50>.

ويمكن أن نجمل الخصائص التي تميزت بها الحركات الجديدة في ما يلي:  
- إنها تستخدم فئات الحركات الاحتجاجية لتحقيق مطالبها، وهذا النوع من الحراك الاحتجاجي تقوده الفئات العمالية، سواء بالتنسيق مع ممثلياتها النقابية، أو من دون هذا التنسيق.

- استدامة الحراك الاحتجاجي فترات طويلة أحياناً، باللجوء إلى الاعتصام أمام المؤسسات والمقار الحكومية؛ حيث يوظف المحتجون منطق الابتزاز الاجتماعي لتحقيق مطالبهم، ويتمكنون من لي ذراع السلطة السياسية - الحريضة على شراء السلم الاجتماعي - للحصول على نصيبهم من الربح.

- كثافة احتجاج الشرائح الحضرية ذات المطالب الاجتماعية والخدمية، وتوسلها ببعض وسائل الضغط، كالتجمهر وغلق الطرقات والمؤسسات، وتخريب الممتلكات.. والسمة البارزة لهذه الاحتجاجات هي أنها تجمع مزيجاً من الفئات الاجتماعية، وتغطي المجال الحضري بكامله. وتشير التقارير إلى أن هذه الاحتجاجات بلغت معدلات قياسية، ففي السداسي الأول من سنة 2015، خرج 700 ألف محتج في حركات احتجاجية قدرت بـ 6188 احتجاجاً<sup>(50)</sup>.

- هناك حراك احتجاجي عبثي يعبر عن هشاشة مجتمعية خطيرة؛ كأن يندلع بسبب هزيمة في مباراة كرة القدم، أو إلقاء القبض على شاب يتاجر بالمخدرات، أو مطالبة بإقالة مدرب أو رئيس مصلحة عمومية... إلخ، وتقوده فئات تنتمي إلى العثالة الاجتماعية للمجتمع الحضري، وإلى المنحدرين من قاع المدينة من الذين لم يتمكنوا من الاندماج اجتماعياً. وتستخدم هذه الفئات العنف وسيلة للتعبير عن مطالبها، وتُقدم على تخريب الممتلكات العمومية والخاصة.

- غلبة الفئات الشبابية التي تقود الحراك الاحتجاجي، بل تتعداه إلى إقامة تنسيقيات للمطالبة بحقوقها، كجمعية الدفاع عن العاطلين من العمل، وتنسيقيات شباب الجنوب، وجمعية الدفاع عن حاملي الشهادات الجامعية... إلخ.

- خلافاً للحركات الاحتجاجية السابقة المتمحورة حول الثقافي والأيدولوجي والسياسي، تتسم الحركات الراهنة بالتشطي، ولا تكثر بالسياسي والأيدولوجي؛ حيث يغيب عنها الفاعل السياسي والحزبي، كما أنها اكتسحت مناطق كانت تصنف بالهادئة، وخاصة مناطق الجنوب الجزائري.

مهما يكن من أمر، فإن الفترة 2001 - 2015 حفلت بكثير من الحركات الاحتجاجية الأخرى ذات الطابع الاجتماعي (احتجاجات أدرار سنة 2008، واحتجاجات ورقلة سنة 2014) والمذهبي (أحداث غرداية في سنتي 2008 و 2015)، وحتى البيئي (عين صالح سنة 2015).

(50) Massissilia Chafai, «Selon un rapport de la DGSN Plus de 700 000 Algériens ont protesté dans la rue en 2015.» Tout sur l'Algérie (TSA), 25/6/2015, consulté le 28/6/2015 at: <http://www.tsa-algerie.com>.

## العوامل المفسرة للحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية

يندلق الحراك الاحتجاجي في المدينة بتأثير من عوامل متعددة، غير أن الملاحظات الميدانية، وما يزودنا به المتن الإعلامي، يساعد على رد هذا الحراك إلى جملة من المتغيرات السوسيوولوجية، نجملها في:

### - التهميش الحضري

ويقصد بالتهيمش الحضري تلك الآليات التي تستخدمها فئات اجتماعية في إقصاء فئات أخرى وتهيمشها. وتأخذ ظاهرة التهميش، بحسب غي روشييه، شكلين، الأول «هو النمط السوسيو - اقتصادي، ويقصد به إبعاد شرائح اجتماعية من المشاركة في الامتيازات وأنشطة المجتمع الاقتصادية والإنتاجية. أما الشكل الثاني فيُطلق عليه النمط السوسيو - ثقافي، التهميش ويكون طوعية من قبل الأفراد الذين يرفض المجتمع عملية إدماجهم فيه»<sup>(51)</sup>.

يمس التهميش المناطق الحضرية والريفية معًا، وبالتالي تعدّ المناطق الموصوفة بالهامشية خزائنًا للاحتجاج. إن الهامشية كمصطلح نقيض للمركز «تدل أحيانًا على الوضعية الجغرافية، وفي أخرى على الوضعية الاجتماعية، وتشير في كل الحالات إلى الإقصاء الاجتماعي والمجالى لفئات اجتماعية، وتحدّ من تفاعلها الاجتماعي... ويأخذ التهميش دلالة اجتماعية وأخرى مجالية»<sup>(52)</sup>.

وتمدنا الجغرافيا الألمانية بمقاربات متنوعة لمجالات مفهوم التهميش، ومنها «المقاربة المجالية التي تعتبر المجال أو الإقليم موضوعًا للدرس والتحليل العلمي، والمقاربة الإبيستيمولوجية التي تدمج الأبعاد المجالية في عملية تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها، والمقاربة السوسيو - جغرافية القريبة من السوسيوولوجيا، والتي تدرس الفوارق الاجتماعية انطلاقًا من الوظائف المجالية»<sup>(53)</sup>.

تشير الدراسات السوسيوولوجية إلى العلاقة الوثيقة بين التهميش والحركات الاحتجاجية، فالفئات الهامشية تنتفض للمطالبة بحقوقها، وتشكل «عالمًا واسعًا يمر عبر الشرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة؛ عالم له علاقته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليًا، والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية، والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل، ساكني الأحياء المتخلفة»<sup>(54)</sup>.

(51) Guy Rocher, «La Marginalité sociale: Un Réservoir de contestation,» dans: Claude Ryan (dir.), *Le Québec qui se fait* (Montréal: Hurtubise HMH, 1971), pp. 41 - 47.

(52) Antoine S. Bailly, «La Marginalité, une approche historique et épistémologique,» *Anales de Geografia de la Universidad Complutense*, vol. 15 (1995).

(53) Liliane Rioux, «Les Dimensions spatiale et culturelle de la marginalité: Une approche psychosociologique,» dans: *Le Voyage inachevé, à Joël Bonnemaison*, textes réunis et présentés par Dominique Guillaud, Maorie Seysset et Annie Walter (Paris: Éd. de l'ORSTOM; PRODIG, Pôle de recherche sur l'organisation et la diffusion de l'information géographique, 1998), consulté le 23/7/2015, at: [http://horizon.documentation.ird.fr/exldoc/pleins\\_textes/divers4/010017379.pdf](http://horizon.documentation.ird.fr/exldoc/pleins_textes/divers4/010017379.pdf).

(54) إسماعيل فيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ (الجزائر: دار الهدى، 2004)، ص 79.

تتزايد الفئات الهامشية في المدينة الجزائرية كمًّا وكيفًا. ومن المؤشرات الدالة عليها تزايد معدلات الفقر والبطالة الحضرية؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن فئة العاطلين من العمل بلغت 1,214,000 شخصًا، وبلغ معدل البطالة 10.6 في المئة، مسجلًا ارتفاعًا قدره 9.2 في المئة لدى الذكور و17.1 في المئة لدى الإناث<sup>(55)</sup>. أما بالنسبة إلى الفقر الحضري، فيلاحظ أن 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر، ففي سنة 2014 سجلت 1,932,000 أسرة فقيرة، مع زيادة بـ 340 ألف أسرة مقارنة بعدد الأسر الفقيرة في سنة 2013<sup>(56)</sup>.

وتعدّ الفوارق الاجتماعية بين الساكنة الحضرية مؤشرًا دالًّا على اتساع نطاق ظاهرة التهميش في المدينة الجزائرية، وتكشف عن لامساواة واضحة، تعكسها المظاهر الخارجية للثراء الفاحش لدى أقلية من السكان الذين يكوّنون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية المغلقة والمحتكرة للثروة والسلطة معًا<sup>(57)</sup>.

أما النمط الثاني، فيتمثل في التهميش المجالي، وهو ينقسم إلى شكلين، يشمل الأول تهميش المناطق الحضرية الواقعة في أطراف المدن - حيث تنتشر الأحياء الهشة والقصديرية، وخاصة في المدن الكبرى كالجزائر ووهران، وغيرها. وتؤكد الإحصاءات أن 25 ألف عائلة في الجزائر العاصمة تعيش في أحياء ينعلم فيها أدنى شروط الحياة<sup>(58)</sup> - أما الشكل الثاني فيتمثل في التوزيع غير العادل للخدمات الحضرية بين الأحياء؛ حيث تتفاوت نسب الاستفادة من الشبكات العمومية (كهرباء، غاز،...)، ووسائل النقل الحضري، ومن خدمات المؤسسات الحضرية (المدارس، المراكز التجارية...)، ويشعر السكان في هذه المناطق بالتهميش المجالي، فيميلون للاحتجاج.

#### - السياسات العمومية الحضرية

رسمت الدولة جملة من السياسات الحضرية - للتغلب على مشكلات النمو الحضري، فقد عرفت المراكز العمرانية تحولات كبرى وسريعة، نجمت عن ارتفاع نسبة السكان الحضريين بسبب الهجرات الريفية والزيادة الطبيعية، منها:

- السياسات العمومية الحضرية في مرحلة النموذج الاشتراكي (1962 - 1989): شهدت الفترة 1966 - 1977 ارتفاع سكان المناطق الحضرية من 3,8 ملايين في 1966 إلى 6,7 ملايين نسمة في سنة 1977،

(55) الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، أيلول / سبتمبر 2014، شوهده في 2015/7/29، في: [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

(56) بلقاسم حوام، «في تقرير للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر»، الشروق، 2014/10/17.

(57) العياشي عنصر، «التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات»، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول «تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة الأهرام ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، القاهرة، 29 شباط / فبراير - 3 آذار / مارس 1996، ص 7.

(58) حوام، «في تقرير للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان».

بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5.3 في المئة<sup>(59)</sup>. واستمر النمو السكاني في المناطق الحضرية في العقد اللاحق بمعدل أقل، ولكن نسب النمو الحضري بقيت عالية مقارنة بالنمو السكاني العام. ولمواجهة ذلك، وضعت جملة من المخططات المركزية، وأوكل للجماعات المحلية تنفيذها، ومنها: المخطط العمراني الموجّه إلى المدن الكبرى والمتوسطة، وهو المخطط الذي استمر العمل به حتى سنة 1990؛ حيث رسم حدودها، آخذاً في الاعتبار توسعها المستقبلي ومستلزماته، والمخطط العمراني الموقت الذي يختص بالمراكز الحضرية الصغيرة، أو شبه الحضرية، ويمتاز بقصر مدته، وعدم حاجته إلى تصديق وزاري، ومخطط التحديث العمراني مخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة، لغرض ترقية مكتسباتها العمرانية والعمومية (طرق، أرصفة،...) وصيانتها<sup>(60)</sup>.

- السياسات الحضرية في مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1990 إلى اليوم): تراجع النمو السكاني في الجزائر في الفترة 1987 - 1998 من 3.1 في المئة في سنة 1987 إلى 2.1 في المئة في سنة 1998<sup>(61)</sup>، بيد أنه شهد في العقد اللاحق (1998 - 2008) زيادة واضحة في نسبة السكان الحضري؛ إذ وصلت إلى 66 في المئة. في هذه المرحلة جرى الاستغناء عن المخططات القديمة، وصدرت منظومة قوانين كرسها دستور 1989، ولا سيما تلك المتعلقة بالعقار والتخطيط والتنمية، وبالقوانين الخاصة بالبلدية والولاية، واقتصر دور الدولة على دور المنظم والمراقب، ووجهت أدوات التخطيط الحضري الجديدة لترشيد استخدام الأرض الحضرية بدلاً من البرامج الاستثمارية<sup>(62)</sup>.

رغم هذه المخططات، خلصت دراسات كثيرة إلى أن المدينة الجزائرية تعاني أزمة حضرية مركّبة، زادت من تفاقمها السياسات الحضرية العشوائية، وغياب الإرادة السياسية لحلها، واختلال التوزيع الجغرافي للسكان. وعلى وجه الإجمال، فإن من المشكلات الحضرية الدافعة للاحتجاج هي:

- أزمة السكن الحضري: سمح برنامج السكن للفترة 1999 - 2004 ببناء 810,000 سكن، بينما بني 912,326 سكناً في إطار برنامج الفترة 2005 - 2009. وتسعى الخطة الخمسية 2010 - 2014 إلى إنجاز 1,2 مليون سكن، وإكمال بناء 800 ألف مسكن في الفترة 2010 - 2017<sup>(63)</sup>. إلا أن أزمة السكن بقيت تتناسل؛ حيث لا تزال هناك أحياء تفتقر إلى شروط العيش الكريم، ولا يزال الساكنة يعانون اكتظاظ مساكنهم، أو يتخذون أماكن ضيقة، مثل مراتب السيارات، مساكن لهم، مع ما يعترى بدلات إيجارها من مضاربات، وتستمر الإقامة في مساكن الحالات الطارئة، ويستمر تردّي المباني الموروثة

(59) *Armature urbaine*, Collections Statistiques; no. 163/2011. Série S: Statistiques sociales (Alger: Office National des Statistiques, 2011), p. 82

(60) بشير محمد التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص 66 وما بعدها.

(61) *Armature urbaine*, p. 83.

(62) Nadia Djelal, «Politiques urbaines et rôle des acteurs publics dans les dynamiques territoriales en Algérie», papier Présentée à XLIII<sup>e</sup> Colloque de l'ASRDLF, les dynamiques territoriales: débats et enjeux entre les différentes approches disciplinaires, L'Association de Science Régionale de Langue Française (ASRDLF), Grenoble et Chambéry, 11 - 13 Juillet 2007.

(63) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، راكيل رولنك: بعثة إلى الجزائر»، 9 - 19 تموز/ يوليو 2011، ص 4.

عن الحقبة الاستعمارية والعثمانية، وتدهور الرصيد السكني الجديد<sup>(64)</sup>. لذلك، لا غرابة أن يتصدر الاحتجاج على السكن الاحتجاجات في الجزائر؛ حتى أنه بلغ 974 عدد ما سُجل من احتجاجات مطالبة بالسكن في السداسي الأول من سنة 2015<sup>(65)</sup>.

- النمو العمراني العشوائي: يشهد النسيج العمراني توسعاً وتدهوراً لا يسمحان للمدن بالقيام بوظائفها وتطوير تجهيزاتها وخدماتها، وهو ما انعكس سلباً على إطار الحياة؛ فالتوسع العمراني السيئ التجهيز أدى إلى تهميش أحياء بكاملها، وإلى انتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح بمعدل 8 في المئة من حظيرة (المجموع الكلي لـ) السكن الوطنية، وأدى إلى تطور المشكلات المرتبطة بالنقل والتلوث وزيادة التعرض للمخاطر الكبرى<sup>(66)</sup>.

ونتيجة لارتفاع معدل النمو الحضري بسبب الظرفية التاريخية المتعلقة بتجربة التنمية، والأزمة الأمنية في فترة التسعينيات، أصبحت الجزائر تحتل الصدارة في ما يخص معامل التعمير، الذي تطور من 42.3 في المئة في سنة 1977 إلى ما يفوق 50 في المئة في سنة 1996. وتتجلى مظاهر الأزمة الحضرية في الضغط المتنامي على الخدمات، وفي مشكل الإسكان والنقل والتلوث، وغيرها.

- معدلات الاستفادة من الخدمات الحضرية: لا تزال هذه المعدلات دون المستوى؛ إذ تفتقد مناطق حضرية عدة ضروريات المدن الحديثة، وهو ما يقف محفزاً لاندلاع الاحتجاج لتوفير هذه المستلزمات. وقد أثبت العرض التاريخي أن نقص الاستفادة من هذه الخدمات أو انعدامها كان سبباً مباشراً للاحتجاج، علاوة على مشكلات أخرى كالنقل والتلوث... لتعقد معادلة المدينة الجزائرية.

## الإطار المنهجي للدراسة

### عينة الدراسة والخيارات المنهجية

نظراً إلى صعوبة معاينة الحركات الاحتجاجية ساعة وقوعها؛ إذ إنها تظهر في فترات وتخدم في أخرى، ونظراً إلى ندرة الوثائق والإحصاءات، وشح الدراسات العلمية الجزائرية المشتغلة بالظاهرة، ونظراً إلى تعذر إجراء مقابلات مع المحتجين لاعتبارات تتعلق بحساسية الموقف وظرفية اللحظة الاحتجاجية، بما هي لحظة ساخنة يحضر فيها العنف والعنف المضاد... اخترنا التركيز على المتن الإعلامي المكتوب، الذي يتبع الظاهرة في انبثاقاتها اليومية عبر مختلف مناطق الوطن، بإجراء مسح كلي لأعداد جريدة الشروق اليومي الصادرة بين 1 كانون الثاني/يناير و31 حزيران/يونيو 2015، وبالغة 180 عددًا، للمسوغات الآتية:

(64) المرجع نفسه، ص 10.

(65) Chafai, «Selon un rapport de la DGSN».

(66) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61 (21 أكتوبر 2010).

- الشروق صحيفة جزائرية يومية خاصة مقروءة على نطاق واسع. تأسست سنة 1990، وتهتم بالأحداث الوطنية والمحلية والجهوية، وتخصص لذلك صفحات يومية تنقل الوقائع والأخبار.
- الفترة مجال المعالجة حديثة ومهمة؛ حيث يشير تقرير مديرية الأمن الوطني لشهر حزيران/يونيو 2015 أن عدد الحركات الاحتجاجية في السداسي الأول من هذه السنة بلغ 6188 احتجاجًا، بزيادة قدرها 62 في المئة عمّا سُجل سنة 2014.
- يرصد المتن الإعلامي الحراك الاحتجاجي ويصف فاعليه، ويحدّد جملة مطالبهم والمناطق الجغرافية التي ينتمون إليها، وهذا يخدم أهداف الدراسة.
- التغطيات الإعلامية للاحتجاج تخضع لكثير من الحيطة والحذر، لذلك يتحرى الصحفيون الخبر قبل نشره، لحساسية الموقف وتعلقه بالأمن العمومي.
- هناك 242 متناً إعلاميًا خبريًا تم حصره من 180 عددًا من الجريدة المذكورة، تناول الحراك الاحتجاجي في الفترة المحددة للدراسة.

## أدوات الدراسة

- اختير أسلوب تحليل المضمون لتطبيقه على الأعداد المختارة وفق الكيفية التي يوظف بها في الدراسات السوسولوجية، وذلك بالتركيز على المتن الإعلامي مادةً خبرية وصفية للحراك الاحتجاجي في المدينة، من دون الاهتمام بشكل تعاطي الجريدة معه. وذلك بـ:
- تحليل المضمون من حيث فئات الشكل، تماشيًا مع ما نروم تحقيقه من التوصيف الخبري للحراك الاحتجاجي؛ فالشروق تخصص صفحتين للأحداث والوقائع، تغطي يوميًا مناطق البلاد، وهي صفحة مراسلون، ومحليات.
- تحليل فئات المحتوى، وقسمناها إلى أربع: تركز الأولى على الفئات الاجتماعية المشاركة في الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية، مع استثناء الاحتجاج الريفي، وقصدنا بالحراك الاحتجاجي «الممارسات الاجتماعية ذات البعد الجماهيري التي تقع في الفضاء العمومي للمدينة»؛ الثانية تركز على المنطقة السكنية الحضرية التي تنتمي إليها الفئات المحتجة، حيث يتناول المتن الإعلامي منحدرها الجغرافي، مع ملاحظة صعوبة تحديد الفئات الاجتماعية تبعًا لمنحدراتها، لأنّ الحراك الاحتجاجي، كما رصدناه في ملاحظتنا الميدانية، يكشف عن تعددية الفئات التي تمارسه؛ الثالثة تركز على مطالب الفئات المحتجة: واستثنينا بعض الحركات الاحتجاجية بسبب مطالبها السياسية، كاحتجاجات عين صالح بشأن الغاز الصخري، لاعتبار منهجي يتعلق بشح المعطيات الكافية في ما يتعلق بهذا الحراك؛ الرابعة تركز على أشكال الاحتجاج وأدواته؛ الخامسة تركز على المؤسسات التي يستهدفها الحراك الاحتجاجي في المدينة.

## عرض وتحليل البيانات

### الجدول (2)

#### الفئات المشاركة في الحراك الاحتجاجي

النسبة المئوية	التكرار	الفئات المحتجة
47.17	75	سكان الحي
18.87	30	سكان عدة أحياء
33.96	54	سكان المدينة
100	159	المجموع

يتبين من الجدول (2) أن الفئات التي تقوم بالحراك الاحتجاجي في الفضاء العمومي تنتمي في غالبيتها إلى فئة ساكنة الحي بنسبة 47.17 في المئة؛ حيث ينزع هؤلاء إلى التوحد والاحتجاج لإسماع المعنيين صوتهم بشأن مشكلات حيهم السكني، وتليها، من حيث الدلالة الإحصائية، فئة سكان المدينة بنسبة 33.96 في المئة؛ وهنا لا يقتصر الاحتجاج على مشكلات مخصوصة بجهة واحدة من المدينة أو بحي واحد من أحيائها، وإنما يشمل المشترك منها أيضًا، كأن يحتج هؤلاء لترقية مدينتهم إلى ولاية، أو يحتجون على ضعف استفادتها من التنمية قياسًا بغيرها.. أما النسبة المتبقية، فتؤشر على بعض الحالات التي يتشارك فيها ساكنة مجموعة من أحياء المدينة مشكلات مع ساكنة أحياء أخرى، فيندمجون كي يطلقوا شرارة الحراك الاحتجاجي للظهور بقوة أمام الخصم، ممثلًا بالإدارة، وانتزاع ما أمكن من الوعود والحلول.

### الجدول (3)

#### الفئات المشاركة في الحراك الاحتجاجي المتولد من المجال المؤسسي

النسبة المئوية	ك	الفئات
79.52	66	فئات مهنية
20.48	17	فئة الشباب
100	83	المجموع

ربما تتحول المدينة إلى فضاء حاضن للاحتجاج لأنها المجال الذي تحضر فيه السلطة السياسية في شكلها المحلي، والذي تجد فيه الفئات المهمشة واسطتها المفضلة للتبليغ.

يبرز الجدول (3) منسوب الحراك الاحتجاجي لبعض الفئات التي تعيش أوضاع الهشاشة الاجتماعية في المدينة، يأتي في مقدمتها الفئات السوسيو - مهنية (تجار، حرفيون..) التي تتجاوز الفعل النقابي التقليدي، وتختار الفضاء العمومي مجالاً للاحتجاج، ووسيلة للضغط على أرباب العمل والمديرين لتحقيق مطالبها المهنية. تليها فئة الشباب بنسبة غير وازنة إذا ما انحازت عن الفئة السابقة، واقتصر

احتجاجها على مطالبها الخاصة، وعلى رأسها مطلب التشغيل، مع التنبيه إلى أن فئة الشباب تبقى الفئة الأهم تمثيلية في الأشكال السابقة من الاحتجاج.

#### الجدول (4) المنطقة السكنية للفئات المحتجة

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة الحي السكني
08.58	09	الأحياء السكنية القصدية
06.66	07	الأحياء السكنية الهشة
08.58	09	الأحياء الشعبية
13.33	14	الأحياء الحضرية الفوضوية
31.43	33	الأحياء الحضرية الجديدة
08.58	09	الأحياء الحضرية الهامشية
18.09	19	الأحياء الحضرية في المدينة
04.75	05	مناطق حضرية متخلفة وتجزؤات عمرانية
100	105	المجموع

ملاحظة: لم يتناول المتن الإعلامي طبيعة الحي لـ 54 احتجاجا وقعت في المدينة.

يوضح الجدول (4) الطبيعة الجغرافية للأحياء السكنية التي احتج ساكنتها، ويُظهر أن الحراك الاحتجاجي تمارسه فئات تقطن في أحياء قصدية وهشة وشعبية؛ فالأحياء القصدية تقع من الناحية الإيكولوجية في أطراف المدن، بنيت مساكنها من مواد بسيطة، وظهرت تاريخيًا في الحقبة الاستعمارية، وتوسعت بعد الاستقلال بسبب المتغير التنموي في السبعينيات والظرفية الأمنية في التسعينيات. تقوم الفئات التي تقطن فيها بالاحتجاج للمطالبة بترحيلها إلى مساكن ملائمة. ويلاحظ أن هذه الفئات تنقل هذا الحراك نحو مركز المدينة، وإلى المؤسسات العمومية، أو تغلق طرقاً رئيسية وثنائية تؤدي إليه، بهدف ممارسة الضغط والتفاوض.

أما الأحياء السكنية الهشة، فهي نمط عمراني يتشكل من بنايات سكنية تعود في غالبيتها إلى المرحلة الكولونيالية أو العثمانية، وهي آيلة للسقوط، وغير قادرة على تآدية وظائفها نتيجة كثافتها السكانية. تقع هذه الأحياء في وسط المدن الكبرى، ويمارس قاطنوها الاحتجاج الدوري لترحيلهم. أما الأحياء الشعبية التي تقطن فيها غالبية من ذوي الدخل المحدود، فبنيت بطريقة بسيطة، وهي تعاني التصدع والاهتراء وآيلة للسقوط. هذه الأحياء، القصدية والهشة والشعبية، تعبر عن ظاهرة الهامشية بشكل صارخ في مجتمع المدينة.

أما القاطنون في الأحياء الفوضوية والهامشية، فظهروا بنسب متفاوتة من ناحية مشاركتهم في الحراك الاحتجاجي، وأحيائهم غير مخطط لها، بل بنيت بطرق غير شرعية وفوضوية، وظهرت في غالبيتها مع

الأزمة الأمنية، وهي تعاني غياب المرافق والشبكات الحضرية، بينما تمتاز فيها المساكن بالجدة من الناحية العمرانية. تنتمي الفئات القاطنة فيها إلى الطبقات الوسطى، ولكن بسبب طابعها غير القانوني، يجنح ساكنتها إلى عدم الاحتجاج، وفي كل مرة تصدر المؤسسات العمومية قرارات بهدمها، يُردّ عليها بالاحتجاج.

أما ما يوجب الملاحظة من الناحية السوسولوجية، فهو سلوك ساكنة الأحياء الجديدة الحراك الاحتجاجي (31.43 في المئة)، وهذا يعكس الاختلالات الحاصلة في عملية التخطيط الحضري، وفشل السياسات الحضرية في خلق بيئة منسجمة؛ فأغلب هذه الأحياء شيد خارج مراكز المدن، حتى تحولت إلى أحياء شبيهة بالمرافد، لأنها مهياة فقط للوظيفة السكنية، بينما تنعدم فيها الوظائف الأخرى، لذلك يميل ساكنتها إلى الاحتجاج للمطالبة بالخدمات الضرورية.

#### الجدول (5) مطالب الحراك الاحتجاجي

النسبة المئوية	التكرار	المطالب الاجتماعية للمحتجين
40.91	99	السكن
21.49	52	تهيئة الحضرية للحي
10.33	25	المرافق العمومية
02.06	05	التسوية القانونية للتجزئة العمرانية
02.48	06	الأمن الحضري
02.48	06	الاعتراض على قرارات الهدم
07.03	17	العمل
04.96	12	مطالب فتوية مهنية
08.26	20	أخرى
100	242	المجموع

يُظهر الجدول (5) أن السكن يقع في مقدمة مطالب المشاركين في الحراك الاحتجاجي (40.91 في المئة)، وهو ما يؤكد أن أزمة السكن تعكس اختلالات في برامج السياسات الحضرية، وتكشف عن عجز مزمن في حلها. أما بقية المطالب الأخرى (تهيئة الحي، وتوفير المرافق...) فتعبر مجتمعة (بنسبة 36 في المئة) عن هامشية مجالية، وتكشف عن ضعف التخطيط الحضري؛ حيث يعاني أغلب الأحياء والمناطق العمرانية المستحدثة مشكلات انعدام المرافق العمومية، وعدم ربطها بالشبكات.

وتكشف الملاحظات الميدانية للأحياء الفوضوية، بما هي عمران عشوائي لا يخضع لرقابة أجهزة الدولة وتوطن فيه ساكنة لم يخصص لهم بالبناء، أن هؤلاء يباشرون، فور استقرارهم فيها، المطالبة بتوصيلها بالشبكات الحضرية.

ويُبرز الجدول نفسه - ولو بنسبة غير وازنة إحصائيًا - الاعتراض على قرارات هدم البناءات الفوضوية، وهو يؤثر على التسبب في المجال الحضري، حيث يتم التغاضي عنها، لكن ما إن يستقر الساكنة، حتى تصدر أوامر الإخلاء، وتتدخل القوة العمومية، فيندلع الاحتجاج. وفي بعض الأحيان توفر الدولة مساكن بديلة، إلا أن الساكنة يرفضون الترحيل، ويطالبون بالتعويض المالي. كل ذلك يكشف مدى ترهل أجهزة الرقابة العمرانية، ويعرّي ظواهر الصراع على العقار في المدينة. وتبقى النسب المتبقية عاكسة لمطالب الفئات السوسيو - مهنية، كالعامل وتحسين ظروفه وزيادة الأجور... وهي مطالب تكشف عن الأساليب الجديدة التي يبتكرها المحتجون لمفاوضة المسؤولين لتحقيقها، وعن تصدعات النسق السياسي العاجز عن توفير فضاءات يعبر من خلالها الفاعلون عن مطالبهم بأساليب ديمقراطية، وليس الارتهان للشارع واستخدام المواطنين رهائن في عملية التبادل الاجتماعي.

### الجدول (6)

#### أشكال الحراك الاحتجاجي

النسبة المئوية	التكرار	الأشكال
35.12	85	التجمهر أمام المؤسسات العمومية
08.26	20	التجمهر أمام المؤسسات العمومية وغلق الطريق (وطني/ولائي)
07.85	19	التجمهر والاعتصام أمام المؤسسات العمومية
14.88	36	تجمهر واعتصام، واقتحام وتعطيل المؤسسات العمومية
29.34	71	غلق طرق (رئيسية في المدينة/ولائية/وطنية)
04.55	11	أخرى
100	242	المجموع

يشكل التجمهر أمام المؤسسات العمومية أعلى نسبة (35.12 في المئة). وتشير ملاحظتنا الميدانية إلى أن المحتجين يقفون أمام المداخل الرئيسية للمؤسسات، وينتظرون مسؤولها الأول كي يبلغوه مطالبهم. يشل هذا التجمهر حركة المرور أمامها، ويؤدي إلى شجارات بين المارة والمحتجين، الأمر الذي يضطر قوات الأمن إلى التدخل لتفريقهم، فيختارون من يمثلهم للتفاوض مع المسؤول الأول عن المؤسسة. في المقابل، يقتحم بعضهم المؤسسات ويمنع الموظفين من تأدية مهامهم، حيث ظهرت نسبة هذه الأداة الاحتجاجية بـ 14.88 في المئة، وهي نسبة ذات دلالة سوسيولوجية، فمن اعتبار الفضاء العام مكانًا للاحتجاج إلى تصيير المؤسسة أداة من أدواته، ولا تتم عملية فتحه إلا عبر التفاوض مع المحتجين، أو بتدخل القوى الأمنية.

ويكشف هذا النوع من الحراك الاحتجاجي عن عجز تواصل بين ساكنة المدينة والقائمين على المؤسسات الحضرية، ويؤشر على تفكك أواصر الثقة بين الحاكمين والمحكومين، وعن تنامي أدوات أساسية في التفاوض الاجتماعي. وما يعطي هذه الأشكال الاحتجاجية قوة هو تمثلات المحتجين عن القائمين على هذه المؤسسات؛ إذ يرون أن المسؤولين سيجهدون لحلحلة الوضع، خوفًا من تطوره

إلى حركة احتجاجية شاملة، تنتهي بفقدانهم وجاهتهم ومناصبهم إذا لم يتعاملوا معها بمرونة. وفي الغالب يُلبى بعض مطالب المحتجين، لذا أصبح الحراك الاحتجاجي في الفضاء العام لدى ساكنة المدينة الوسيلة الأفضل لتحقيق مطالبهم.

إن «غلق الطرق» يأتي بعد التجمهر أمام المؤسسة بنسبة وازنة (29.34 في المئة)، وقد أصبح وسيلة مفضلة في الاحتجاج. يقوم المحتجون - كما أبرزت ملاحظتنا - بغلق الطريق أمام حركة المرور، فتتعطل الوظائف في المدينة، وتسارع قوات الأمن إلى المكان، وتبدأ العملية التفاوضية، فيصرّ المحتجون على حضور المسؤول الأول (رئيس دائرة مثلاً)، وبحضوره تُفوّض مجموعة ممثلة تقدّم أرضية المطالب، وفي حالة عدم الاستجابة يعاود الاحتجاج دورته.

ولكي ينجز الحراك الاحتجاجي مهمته، قام بتطوير وسائل فعالة تجمع بين التجمهر والاعتصام واقتحام المؤسسات وتعطيلها، وتشارك في ذلك فئات موزعة جغرافياً في محيط المدينة كله، عندما تكون المنفعة عامة. وتُظهر هذه الخيارات الاحتجاجية فشل النسق السياسي المدني على إدارة الصراع الاجتماعي، فيتحول الفضاء العام إلى ميدان معركة، تتجسد فيها مظاهر الفوضى والعنف.

#### الجدول (7)

#### المؤسسات المستهدفة من الحراك الاحتجاجي

النسبة المئوية	التكرار	المؤسسات العمومية
40.00	64	الولاية
21.87	35	الدائرة
14.38	23	البلدية
03.75	06	ديوان الترقية والتسيير العقاري
05.00	08	الوكالة الولائية للتشغيل
15.00	24	مؤسسات أخرى (اقتصادية/تربوية/رياضية)
100	160	المجموع

تشكل مؤسسة الولاية طليعة المؤسسات العمومية المستهدفة بالحراك الاحتجاجي بـ40 في المئة، وهي نسبة ذات دلالة. ويبرز هذا الاستهداف أن غالبية مطالب المحتجين لا تعكس مضامين سياسية أو أيديولوجية، بل تتعلق بشروط الحياة الحضرية. وتكشف أن لهؤلاء تمثلاً خاصاً إزاء هذه المؤسسة؛ إذ يعتبرونها المسؤولة عن حل مشكلاتهم.

المؤسسة الثانية المستهدفة هي الدائرة التي تعدّ السلطة الأعلى بعد الولاية في المدن غير المحتضنة لمقر الوالي. وهي، بالتالي، في تمثلات المحتجين قادرة على تلبية مطالبهم، خاصة بعدما منحها وزارة الداخلية صلاحية توزيع السكن، ومنح الصفقات العمومية لإنجاز المشاريع في البلديات التابعة لها.

أما المؤسسة الثالثة، فهي البلدية، لأنها المؤسسة الجوارية الأقرب إلى المواطن والمسؤولة عن التهيئة الحضرية للأحياء، وعن توفير بعض المستلزمات الحضرية كالإنارة، والنظافة.. أما باقي المؤسسات، فيشير الجدول إلى حضورها المتفاوت، يقصدها محتجون يعبرون عن مطالب مخصوصة وفئوية تتعلق بالتشغيل بالنسبة إلى العاطلين من العمل، أو بالسكن..

## تحليل النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

- أظهرت الدراسة أن الفضاء العمومي تحول إلى مكان تمارس فيه أشكال الاحتجاج المختلفة، وتوصلت إلى وجود علاقة بين متغيري الفرضية (الهامشية المجالية والحراك الاحتجاجي). وأثبتت النتائج أن هناك علاقة بين الهامشية المجالية، كما تظهر في الأحياء القصديرية والهشة والقديمة، والأحياء العمرانية الجديدة؛ حيث تتمثل ساكنة هذه الأحياء مواضعها الاجتماعية داخل المدينة تمثلاً سلبياً فيدفعها إلى الحراك الاحتجاجي لتلبية مطالبها.

- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة بين التهميش الاجتماعي والحراك الاحتجاجي؛ فهذا الأخير تحكمه عوامل اجتماعية كثيرة، في مقدمتها التهميش الاجتماعي بجميع أشكاله وأبعاده (البطالة الحضرية، الفقر الحضري، السكن الاجتماعي..). والأحياء التي تقطن فيها الفئات الفقيرة، وفي مقدمتها سكان الأحياء الشعبية والقصديرية والهشة، تمارس الحراك الاحتجاجي بشكل شبه يومي. أما الحراك الاحتجاجي للفئات السوسيو - مهنية والشبابية، فيرجع إلى شعورها باللامساواة الاجتماعية الكامنة في البناء الاجتماعي الحضري. لذلك، فإن هذا الحراك تقوده في المدينة الجزائرية الفئات المهمشة، ضحية اللامساواة الاجتماعية.

- بخصوص الفرضية المتعلقة بمتغير السياسات الحضرية والحراك الاحتجاجي، تُبرز النتائج أن فشل السياسات الحضرية في توفير الخدمات الضرورية لساكنة المدينة، وكذا عجز المؤسسات الإدارية، أديا إلى تنامي الحراك الاحتجاجي؛ حيث يرتبط معظم الاحتجاجات بمطالب لم تُلبّ (سكن اجتماعي، تهيئة، خدمات حضرية..)، وهو ما يعكس فشل سياسات التخطيط وأدواته الحضرية. وقد كشفت الدراسة أن حتى المناطق والأحياء الجديدة تتحول إلى خزان للحراك الاحتجاجي بسبب سوء التخطيط الحضري، وعدم القدرة على إنشاء بيئة عمرانية متوازنة.

ومن المؤشرات الدالة على فشل السياسات الحضرية وعجز مؤسسات المدينة، طبيعة المؤسسات المستهدفة بالاحتجاج؛ أي الولاية والدائرة والبلدية، بوصفها أكثر المؤسسات استهدافاً، وهو مؤشر يعكس أزمة هذه المؤسسات وعجزها، ويكشف عن أزمة النسق السياسي في الجزائر، حيث لم تكن له القدرة الكافية على صوغ بدائل ديمقراطية تسمح للمحتجين بالتفاوض مع السلطة من خلالها، وتحول دون صيرورة الفضاء العمومي إلى مكان للنزال والعنف.

## خاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الآتية:

- تكشف المقاربات السوسيولوجية أن من أهم العوامل التي تساهم في اندلاق الحراك الاحتجاجي في الفضاء العمومي للمدينة، العوامل التالية: الهامشية كظاهرة حضرية بنمطية؛ الهامشية الاجتماعية العاكسة للامساواة الاجتماعية وللاستبعاد الاجتماعي الذي يطاول كثيرا من الفئات المدينية؛ الهامشية المجالية، التي تمسّ مناطق وأحياء سكنية، نتيجة سوء التخطيط الحضري. وهذه الهامشية - بشقيها - تساهم في تنمية الحراك الاحتجاجي في المدينة.

- ترتبط جذور الحراك الاحتجاجي في المجتمع الجزائري بجملة من التحولات السوسيو - اقتصادية التي خَبَرها منذ الاستقلال. ويمتد هذا الحراك على فترات زمنية دورية، بدءًا بالحراك العمالي في السبعينيات، مرورًا بالحركات ذات الطابع الأيديولوجي والإثني، ووصولًا إلى الحراك الاحتجاجي في تشرين الأول/أكتوبر 1988. بيد أن الملاحظ هو أن الحراك عرف - بعد التسعينيات - ركودًا نتيجة الظرفية الأمنية، لكنه ظهر من جديد بعد الاستقرار الأمني في مبتدأ الألفية، محافظًا على بعض خصائصه، ككثافة حضور الفاعل الشبابي وضعف أشكاله التنظيمية وسرعة انبثاقه وخفوته وميله إلى استخدام العنف، ومُطَهَّرًا خصائص جديدة، ممثلة بعزوف الفاعل النخبوي (سياسي/جمعي) عنه تأطيرًا ومشاركة، وارتفانه بالمطالب الاقتصادية المدينية، وهو ما يدلل سوسيولوجيًا على تنامي ظاهرة التهميش الاجتماعي والمجالي في المدينة الجزائرية المعاصرة.

- أما بالنسبة إلى امتداد الحراك جغرافيًا، فيبدو أن الاحتجاج الراهن غدا أكثر شمولية؛ إذ كشفت دراستنا أنه يتوزع بنسب متقاربة بين المناطق الشمالية (الشرق 29.76 في المئة، والوسط 25.62 في المئة، والغرب 26.86 في المئة، ويحضر الجنوب بنسبة وازنة (هي 17.76 في المئة)، وهذا يعني التحاق هذه المنطقة بالاحتجاج رغم أنها كانت تصنف ضمن الأحواز الهادئة.

- إن طبيعة الحراك الراهن وشبكة المطالب التي يرفعها تؤكدان أنه بقي مرتفعًا لليومي والتفصيلي، وابتعد عن الاستراتيجي، فظاهرة الحراك الاحتجاجي - عمومًا - لا تهدف إلى انتزاع المطالب الضرورية (سكن، عمل..) ورفض أشكال التهميش (الحقيرة) فحسب، وإنما تهدف أيضًا إلى تجديد النخب وتطوير النظام وتحسين أدائه، وممارسة التغيير الهادف، وهو ما لا نرقبه في الاحتجاج الجزائري الذي أصبح أكثر ابتعادًا عن الأيديولوجي والسياسي.

- مقارنةً بانتفاضات حضرية سابقة (1986 - 1988) يتوقع أن يؤدي تنامي الأزمة الاقتصادية التي بدأت معالمها تتشكل مع انخفاض عوائد النفط، إلى تنامي الحراك الاحتجاجي في المدينة الجزائرية؛ وخاصة مع ساكنة مدن يتجاوزون عتبة 60 في المئة من إجمالي السكان. ويزيد الأمر تعقيدًا كلُّ من الوضع الدولي والإقليمي الهش، ودور وسائط التواصل الاجتماعي في التسويق الاحتجاجي. وسياسة شراء السلم الاجتماعي التي لم تنجح في

الحدّ من معضلات المدينة عندما كانت العوائد النفطية كبيرة، فكيف والبلاد تعيش شحًا كبيرًا في هذه الموارد.

ويبقى السؤال مطروحًا: هل يمكن أن يتحول الحراك الاحتجاجي في حال نشوبه إلى حراك شامل ينحو منحى يطالب بتغيير مبرم للوضع السياسي في الجزائر؟

## References

## المراجع

### العربية

#### كتب

أمين، سمير (إشراف). المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مج 4: المغرب العربي. القاهرة: مركز البحوث العربية؛ دكار: منتدى العالم الثالث، 1997.

براهيمي، عبد الحميد. في أصل الأزمة الجزائرية، 1958 - 1999. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

بوكراع، لياس. الجزائر الرعب المقدس: مائة ألف ضحية جزائرية للإسلاموية قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الثلاثة آلاف وخمسمائة. تقديم إرفيه بورج؛ ترجمة خليل أحمد خليل. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)؛ بيروت: دار الفارابي، 2003.

التجاني، بشير محمد. التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

تلي، شارلز. الحركات الاجتماعية، 1768 - 2004. ترجمة وتقديم ربيع وهبة. المشروع القومي للترجمة؛ 957. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

خليل، عزة (تحرير). الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن. تقديم سمير أمين. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

الرياشي، سليمان [وآخرون]. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 11. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

الشاوي، توفيق [وآخرون]. الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي. تحرير وتقديم عبد الله النفيسي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.

العطري، عبد الرحيم. الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي. تقديم الدكتور إدريس بنسعيد. دفاتر وجهة نظر؛ 14. الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2008.

- قيرة، إسماعيل. أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟. الجزائر: دار الهدى، 2004.
- مارشال، جوردون. موسوعة علم الاجتماع. ط 2. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2007.
- محسن، مصطفى. بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي. بيروت: منشورات الاختلاف، 2012.
- وهبة، ربيع [وآخرون]. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين. تحرير عمرو الشوبكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- \_\_\_\_\_ . تحرير عمرو الشوبكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- ويليس، مايكل. التحدي الإسلامي في الجزائر: الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية. ترجمة عادل خير الله. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999.

## دوريات

- بوعزيزي، محسن. «فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية: الحالة التونسية مثلاً». إضافات. العدد 1 (شتاء 2008).
- جابي، عبد الناصر. «الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر أو الأب الفاشل والابن القافز». إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية. العددان 25 - 26 (2004). شوهد في 2015/6/14، في: <http://insaniyat.revues.org/658>.
- سعيدوني، ناصر الدين. «المسألة البربرية في الجزائر: دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية». عالم الفكر. السنة 32، العدد 4 (تموز/ يوليو 2004).
- طرابلسي، فواز. «المجالات العامة والفضاء الحضري: مقارنة نقدية مقارنة». ترجمة مها بحبوح. إضافات. العدد 5 (شتاء 2009).
- غاليسو، رونييه. «الحركات الجموعية والحركة الاجتماعية: علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب». نقله إلى العربية محمد دواد ومحمد غالم. إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية. السنة 3، العدد 8 (1999).
- نوير، عبد السلام. «الحركات الاجتماعية والسياسية: دراسة نظرية». شؤون اجتماعية. السنة 25، العدد 100 (شتاء 2008).

## ورقة مقدمة خلال مؤتمر

- عنصر، العياشي. «التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات». ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول «تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة الأهرام ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، القاهرة، 29 شباط / فبراير 3- آذار / مارس 1996.

## وثائق

الأمم المتحدة، الجمعية العامة. «تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، راكيل رولنك: بعثة إلى الجزائر»، 9 - 19 تموز/ يوليو 2011.

جابي، عبد الناصر. «الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011)». تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/2/13. شوهد في 2015/7/20، في: [http://www.dohainstitute.org/release/e62cf0d7\\_b405\\_4d61\\_92d3\\_5bddcd207e50](http://www.dohainstitute.org/release/e62cf0d7_b405_4d61_92d3_5bddcd207e50).

\_\_\_\_\_ . «الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر». موقع أصوات، 2009/3/29. شوهد في [www.aswat.com](http://www.aswat.com)، في: 2015/7/19.

خليل، عزة. «الحركات الاجتماعية في العالم العربي». موقع منتدى العالم الثالث، 2007/8/13. شوهد في 2007/6/8، في: [http://thirdworldforum.net/arabic/Social\\_Actions\\_in\\_Arab\\_Countries/social\\_movements\\_arab\\_world\\_general.htm](http://thirdworldforum.net/arabic/Social_Actions_in_Arab_Countries/social_movements_arab_world_general.htm).

الديوان الوطني للإحصائيات. تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، أيلول/ سبتمبر 2014، شوهد في 2015/7/29، في: [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

\_\_\_\_\_ . حوصلة إحصائية 1962 - 2011. الفصل 2 (التشغيل). شوهد في 2015/7/9، في: [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

عنصر، العياشي. «الحركات الاحتجاجية في الجزائر». الجزيرة نت، 2011/2/11. شوهد في 2015/7/23، في: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/>.

غانم، إبراهيم البيومي. «الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال». شوهد في 2007/6/8، في: <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml>.

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات. «الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر». التقرير رقم 29، تموز/ يوليو 2004. شوهد في 2015/7/23، في: <http://www.crisisgroup.org/>.

## الأجنبية

### Books

*Annuaire de l'Afrique du Nord*. Paris: CNRS éditions, 1986.

*Armature urbaine*. Collections Statistiques; no. 163/2011. Série S: Statistiques Sociales. Alger: Office National des Statistiques, 2011.

Ryan, Claude (dir.). *Le Québec qui se fait*. Montréal: Hurtubise HMH, 1971.

Le Saout, Didier et Marguerite Rollinde (dirs). *Émeutes et mouvements sociaux au Maghreb: Perspective comparée: [Colloque, Université Paris 8, 23 et 24 Octobre 1998]*. Hommes et sociétés. Paris: Éd. Karthala; Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe, 1999.

Stora, Benjamin. *Algérie: Histoire contemporaine, 1930 - 1988*. Alger: Casbah Edition, 2004.

Touraine, Alain. *La Voix et le regard*. Sociologie permanente; 1. Paris: Editions du Seuil, 1978. Consulté le 18/7/2015, at: [http://www.uqac.ca : classiques\\_des\\_sciences\\_sociales](http://www.uqac.ca : classiques_des_sciences_sociales).

*Le Voyage inachevé, à Joël Bonnemaison*. Textes réunis et présentés par Dominique Guillaud, Maorie Seysset et Annie Walter. Paris: Éd. de l'ORSTOM; PRODIG, Pôle de recherche sur l'organisation et la diffusion de l'information géographique, 1998. Consulté le 23/7/2015, at: [http://horizon.documentation.ird.fr/exldoc/pleins\\_textes/divers4/010017379.pdf](http://horizon.documentation.ird.fr/exldoc/pleins_textes/divers4/010017379.pdf).

### Periodicals

Bailly, Antoine S. «La Marginalité, une approche historique et épistémologique.» *Anales de Geografia de la Universidad Complutense*. vol. 15 (1995).

Goirand, Camille. «Penser les mouvements sociaux d'Amérique latine: Les Approches des mobilisations depuis les années 1970.» *Revue française de science politique*. vol. 60 (2010).

### Thesis

Belhimer, Ouidir. « Approche anthropologique de l'engagement militant des acteurs du Printemps Berbère de 1980.» Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Anthropologie, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Ecole Doctorale en Anthropologie, [s. d.].

### Paper Presented at Conference

Djelal, Nadia. «Politiques urbaines et rôle des acteurs publics dans les dynamiques territoriales en Algérie.» Papier Présentée à XLIII<sup>e</sup> Colloque de l'ASRDLF, les dynamiques territoriales: débats et enjeux entre les différentes approches disciplinaires, L'Association de Science régionale de Langue Française (ASRDLF), Grenoble et Chambéry, 11 - 12 et 13 Juillet 2007.

### Documents

«L'Algérie, de la mise en place du régime nationaliste à l'explosion ouvrière.» *Lutte Ouvrière*, 16/12/1988. Consulté le 17/8/2015, at: <http://www.lutte-ouvriere.org/documents/archives/cercle-leon-trotsky/article/l-algerie-de-la-mise-en-place-du>.

Guerroua, Kamal. «Le Printemps berbère: L'Espoir avorté.» *algeria-watch*, 19/4/2011. Consulté le 24/8/2015, at: [www.algeria-watch.org](http://www.algeria-watch.org).